
رابطة المحامين والقانونيين
السـودانيـين في بريطـانيا
Sudanese Lawyers & Legal
Practitioners Association in UK
مذبحة القيادة العامة 3 يونيو 2019
إصدارة مخصصة لمذبحة فض الاعتصام
3 يونيو 2019

مكتب حقوق الإنسان
رابطة المحامين والقانونيين السودانيين في بريطانيا

تقرير عن مذبحة الإعتصام التي أرتكبت في 3 يونيو 2019
تحديد مسؤولية القادة والمرؤوسين

صدر بتاريخ 10 أغسطس 2019

المحتــــــويات

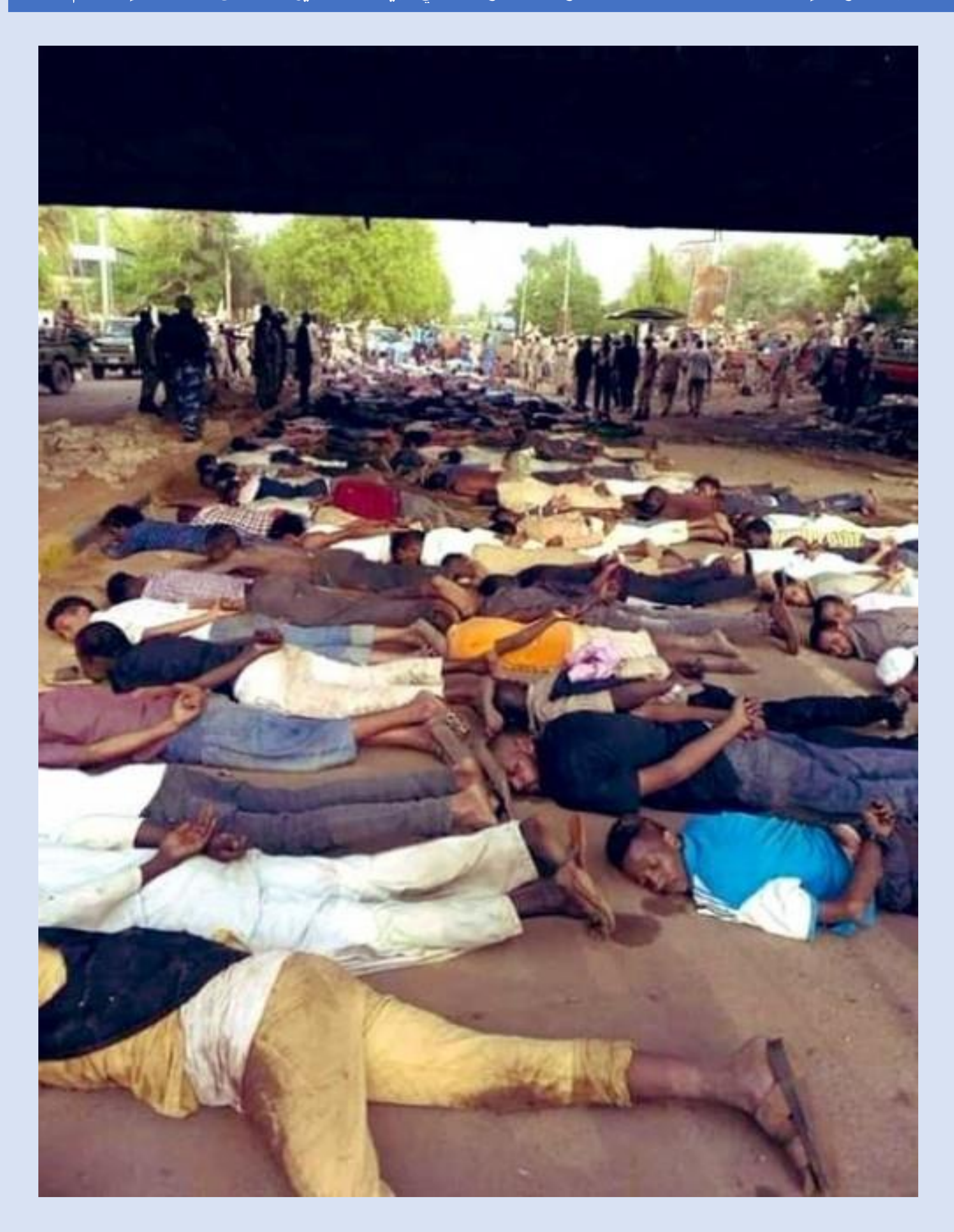
التاريخ: 10 أغسطس 2019
مقدمة:
في البدء نترحم على الشهداء الذين فاضت أرواحهم من أجل الحرية والسلام والعدالة في كل أرجاء الوطن، في إنتفاضة ديسمبر 2019 وكل الشهداء الذين غدرت بهم مليشيات النظام وقواته المسلحة والأمنية والشرطة في جميع أنحاء السودان منذ مجيء نظام الإنقاذ الى السلطة. ونذكر على سبيل المثال شهداء المذابح في جبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق، وشهداء مذبحة 28 رمضان من الضباط الاحرار وشهداء مذبحة بورتسودان وكجبار وطلاب جامعة الجزيرة وشهداء الحركات المسلحة وكل الأبطال الذين لا يسع المجال لذكرهم، لهم الرحمة والغفران.

يسر مكتب حقوق الانسان أن يقدم هذا التقرير عن مذبحة إعتصام القيادة العامة التي نفذتها مليشيات المؤتمر الوطني بالتعاون مع المجلس العسكري. ويهدف هذا التقرير الي التوثيق وتحديد المسؤولية عن هذه المذبحة وفق المعايير الدولية المتبعة في التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان.

نتقدم كقانونيين بهذا التقرير وفي هذه المرحلة من عمر الثورة لتوضيح الأسس والمعايير التي يجب إتباعها في تحديد مسؤولية القادة عن هذه المذبحة وفق معيار مسؤولية القادة Command responsibility لتحديد المسؤولية عن كافة الانتهاكات وفق استقراء ووزن البينات المثبتة، ابتداء من أعلى الهرم ممثلاً في أعضاء المجلس العسكري، الي أدنى رتبة من الجنود وأفراد المليشيات التي شاركت في تنفيذ مذبحة الاعتصام.

يسعى هذا التقرير الى إبراز المعايير والمناهج التي يفترض أن تتبعها اللجنة الوطنية التي ستشكل للتقصي عن الحقائق لتحديد مسؤولية مرتكبي المجذرة بكافة مستويات الاشتراك الجنائي والتحريض والتستر.

مكتب حقوق الانسان
رابطة المحامين والقانونيين السودانيين في بريطانيا



ضحايا 3 يونيو 2019 في ميدان الاعتصام امام القيادة

مذبحة ميدان الاعتصام
مسؤولية الدولة والمجلس العسكريّ

الجريمة التي ارتكبت في يوم 3 يونيو 2019 والتي تمثلت في فض الاعتصام، هي مذبحة متكاملة العناصر استناداً إلى الملامح التعريفية للفعل، فحسب التعريف التاريخي للمذابح التي حدثت في مراحل متعددة من تاريخ البشرية، يُتفق حول تعريفها بأنها هي الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد مجموعات من البشر، ويشمل ذلك القتل والاغتصاب والتعذيب والحرق والتشويه. وفي التطور الحديث للقانون الجنائي الدولي ينظر إلى الوقائع الرئيسة في المذابح على أنها تتضمن العناصر المحددة لجريمة الإبادة الجماعية، وفقاً للقصد الجنائي الذي يستشف من طبيعة وكيفية ارتكاب الجريمة.[1] وبالنظر إلى المذبحة التي نفذت في فض الاعتصام، نجد توفر كافة عناصر الجرائم الملحقة بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عدا الشرط المتعلق بتوصيف الجماعة المستهدفة وليس الفعل المرتكب، حيث يوصف الضحايا في جريمة الإبادة الجماعية وفق نظام روما بـ(أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة). لقد ارتكبت بشاعات في فض الاعتصام يشيب لها الولدان، لما حوت من قتل بالضرب والطعن والحرق والاغتصاب برغبة في الانتقام والقسوة فاقت الحدود، مثل رمي جثث القتلى والجرحى في النيل، مع وضع أثقال في الجثث لإخفاء الجريمة بمنعها من الطفو إلى السطح. وما حدث هو بالضبط ما يميز المذابح عموماً وهو ما يستشف من الاسم (مذبحة)، حيث يكون لمرتكب الفعل غلبة وسيطرة على الضحايا.

الجناة الذين ظهروا في التوثيق بكافة مستوياته لم يكونوا يتصرفون كجنود يمثلون جهة حكومية قومية نظامية، حتى إن كان الهدف هو فض الاعتصام بما يعني إجبار المعتصمين على إخلاء المكان، فإن التصرف المتوقع من أي جهة تنفذ القانون، هو أن تأمر التجمع بالتفرق، بعد إخطارهم قبل وقت كاف بإخلاء المنطقة، وتتخذ الجهة المنفذة للقانون كافة الاحتياطات لمنع وقوع أضرار بالأرواح والممتلكات، وأن تكون القوة المستخدمة هي قوات شرطة فقط، وهي التي يفترض أنها قوة شرطية مهنية بحسب تدريبها، وهي على علم بالإجراءات القانونية، ومعرفة بحدود التكليف وعواقب المساءلة.

كانت طريقة سير الجنود بين الجثث وهم يسبون الجرحى بألفاظ نابية يعطي قناعة بأن فصلاً من الجحيم يتم تمثيله في أرض الاعتصام التي كانت قبل ساعات تجمع أجمل زهور الحياة السودانية. لنرى منظر جندي يمسك بفتاة صغيرة في العمر من عنقها ويتحلق حوله عدد من الجنود، وهم يجبرونها على أن تصرخ بأعلى صوتها لتردد عسكريّة ..عسكريّة، إضافة الى حالات الاغتصاب الجماعي للفتيات واغتصاب الموتى، وحرق الجثث أو رميها في النيل، وانتشال الجثث الطافية ودفنها لإخفاء معالم الجريمة. هذه الوقائع الثابتة توضح أن الفعل قد اشتمل على كل عناصر المذبحة، وهي في هذه الحالة تعتبر وفق التوصيف القانوني جريمة ضد الإنسانية بالمعنى الوارد في القانون الجنائي الدولي. ونظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

---

[1] UN Office on Genocide, WHEN TO REFER TO A SITUATION AS "GENOCIDE" https://www.un.org/es/preventgenocide/rwanda/assets/pdf/GuidanceNote-When%20to%20refer%20to%20a%20situation%20as%20genocide.pdf

إننا على قناعة بأن ما حدث قد تم توثيقه على المستويين الوطني والدولي، وفي تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية أمام مجلس الأمن، أكدت أنها تراقب الوضع عن كثب، وهي توثق ما يجري في السودان بحكم ولايتها، وقد أخذت علماً بأبعاد الواقعة على هذا النحو، ومن واقع التزام المدعي العام بالتحقيق فإن هذه القضية يمكن أن توسع تفويض المحكمة بالنسبة لحالة السودان.

إن المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة في منع جريمة الإبادة الجماعية تعتبر الزامية في منع الجريمة وإيقافها والتحقيق فيها، ومعاقبة مرتكبيها حتى وان لم تكن الدولة عضو في الاتفاقية. ولاستيفاء هذه الالتزامات فقد أنشأت الأمم المتحدة مكتب خاص يسمى مكتب الأمم المتحدة "لمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية في الحماية" Genocide prevention and the responsibility to protect. وجاء في شرح أسباب تكوين هذا المكتب، أنه بعد الجرائم المرتكبة في البلقان ورواندا، فقد أصبحت المسؤولية على الدول أكثر تفصيلا. ويشير مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية في الحماية، إلى أن: "المسؤولية في الحماية تتضمن الالتزام بإنهاء الأشكال البغيضة من العنف وضمان الحماية. وأن مهمة المكتب هو تضييق المساحة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالالتزامات الموجودة تحت القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والواقع الذي يواجه السكان المعرضين لخطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتصفية العرقية والجرائم ضد الإنسانية".

صمت الأجهزة العدلية والقضائية

كان واضحاً في يوم المذبحة أن ليس هناك أي ملمح لدولة، وتلاحظ عدم تحرك الشرطة الجنائية والنيابة سواء في حماية المدنيين أو استقبال البلاغات وانتشال الجثث وجمع الأدلة الجنائية والمتمثلة، على سبيل المثال، في رفع البصمات وأخذ العينات الوراثية وتشريح الجثث واستلام الجثث المنتشلة من النيل وتشريحها. كان هذا السلوك سيمنح المواطن شعوراً بأن البلاد تتعرض إلى غزو أو ظرف استثنائي. كانت هذه هي الأسئلة التي تفرض نفسها على المواطنين، حيث اختفت كل ملامح الدولة وأجهزتها، مما يشير إلى الاشتراك الجنائي الواضح في إكمال مراحل الجريمة.

في الجانب الآخر نهضت قوى المجتمع المدني، فقد تكفل الأطباء والضحايا والمواطنون بإسعاف الجرحى وتوثيق وتحديد مسؤولية الجناة، وقد قامت لجنة الأطباء المركزية بدور مركزي في التوثيق وكشف أبعاد الجريمة، بجانب اضطلاع الأطباء وكافة أعضاء المهن الطبية الوطنيين بدورهم المهني في إسعاف وعلاج الجرحى. فهذا السلوك بجانب كونه عملاً مهنياً، فهو بلا شك نهج بطولي سيكتب في السجل الخالد لأطباء السودان، فقد استطاعت لجنة أطباء السودان المركزية أن تقدم تقارير رفيعة المستوى من حيث المصداقية والمهنية. وهي جديرة بالثقة التي يليها الشعب للأطباء الوطنيين. فقد شهد على ذلك وجودهم في المستشفيات والشوارع وهم يقدمون الخدمات الطبية في وقت يكون تعرضهم لخطر الموت محققاً، وبالفعل قتل وجرح العديد من الأطباء، وكان استهدافهم في جميع مراحل الثورة أمراً ظاهراً إضافة إلى الاستهداف الممنهج للأطباء والطبيبات يوم المذبحة. هذا أجود أنواع التوثيق وأهمها على الإطلاق في ضمان العدالة وحفظ ذاكرة الشعب.

المذبحة محاولة لقتل أحلام جيل

إن المذبحة لم تكن تستهدف فض الاعتصام فحسب، بل قتل كل الأحلام التي استشرف الشعب نيلها بعزم ثورته من أجل الحرية والسلام والعدالة. ولذلك فقد أراد من خططوا للمذبحة وأد أجمل أحلام السودانيين في استرداد الكرامة. وكان المخطط الإجرامي يقوم على فرضية أن قتل المعتصمين واستباحة حرماتهم وبث الرعب في نفوسهم في ساحة الاعتصام وخارجها بنشر القوات في الأحياء،

والاعتداء على المواطنين وإذلالهم وعزلهم عن العالم بحصارهم داخل المنازل وقطع الانترنت، سيقضي على أمل إحياء الثورة من جديد. فقد جرب الإسلاميون العنف المفرط في ثورة سبتمبر 2013 حيث قُتِل المتظاهرون بدم بارد وبأعداد فاقت التصور، فخمدت جذوة الانتفاضة إلى حين. وتمشياً مع تلك الخطة أذاع رئيس المجلس العسكريّ بعد الاعتداء على المدنيين بياناً أعلن فيه وقف التفاوض وانفراده بالمشهد، إلا أن بشاعة المذبحة جعلت العالم يشير بأصابع الاتهام إلى أعضاء المجلس بتحديد الأشخاص، وكان موكب 30 يونيو 2019 رداً بليغاً أدهش العالم. فانتابهم الخوف، لكنهم بالطبع لم يكفوا عن إيجاد فرص أخرى سواء بالانقلاب أو مواصلة العنف المفرط ضد المدنيين. واستمرت الجرائم ترتكب بدم بارد ضد المدنيين كما حدث مؤخراً في السوكي والأبيض ودنقلا، ولم تتخذ حتى الآن أي خطوة تجاه الجناة منذ بداية الثورة ناهيك عن رموز النظام السابق.



لم تتحرك أي جهة عدلية للتعامل مع الوضع، وبعد أن أدرك المجلس فشل خطة وأد الانتفاضة عاد إلى إعلان العودة للتفاوض دون شروط وتخلى عن فكرة حكومة تسيير أعمال، وادعى تكوين لجنة تحقيق، مع إنكار تورطه في المذبحة. هذا فقط بعد أن بدأ العالم يتحرك في اتجاه إرسال بعثات تقصي حقائق دولية. وكانت الأمم المتحدة والولايات المتحدة قد لوحتا بفرض عقوبات شخصية على أعضاء المجلس (الترويكا ومجلس الأمن الدولي ولجنة الخارجية في الكونغرس وبيانات الاتحاد الأفريقي من مقر الأمم المتحدة)[2]. حيث أعلن الاتحاد الافريقي في اجتماع طارئ يوم 6 يونيو تجميد كافة أنشطة السودان في الاتحاد الافريقي بشكل فوري كرد فعل للمذبحة تنفيذا لتحذيره السابق الذي منح فيه المجلس العسكري

[2] Sudan Tribune: December 24, 2018 EU, Troika countries say concerned about violence in Sudan's protests. http://sudantribune.com/spip.php?article66821. Troika continue pressure: Troika Statement on Freedoms in Sudan https://www.state.gov/troika-statement-on-freedoms-in-sudan/

مهلة 60 يوما لتسليم السلطة للمدنيين.[3] إثر ذلك قرر المجلس العسكريّ تشكيل لجنة عسكريّة للتحري في المذبحة، ولم يتحرك النائب العام حتى يوم 20 يونيو 2019 حينما قرر تشكيل لجنة تحقيق. جاء هذا التحرك المتأخر بعد أن أصبح النائب العام نفسه متهماً بعد انكشاف حقيقة حضوره لاجتماع مع المجلس العسكريّ مع رئيس القضاء للتنسيق لفض الاعتصام، ومحاولته التنصل من المسؤولية في التخطيط لفض الاعتصام، رغم وجوده في مسرح الجريمة ليلة المذبحة وانسحابه بعد بداية الهجوم. من المعلوم أن مجرد حضوره الاجتماع مع المجلس العسكريّ ومع رئيس القضاء ينفي المهنية التي يجب أن يتحلى بها النائب العام ورئيس القضاء، فهما لا يتبعان للهيئات التنفيذية. هذه الحقائق تؤكد من ناحية أخرى أن نظام البشير استمر يسيطر على مفاصل الدولة، وهو يدير الأجهزة العدلية والأمنية، وليس هناك أدل من تفاصيل ارتكاب المذبحة نفسها، وفق هذا التسلسل وطبيعة الاشتراك الجنائي في ارتكاب الجريمة بالتنسيق بين كافة الأجهزة والتستر على مرتكبيها من لحظة التخطيط إلى مرحلة طمس معالمها انتهاء بتقرير النائب العام. يمثل هذا التنسيق نفس الأسلوب الذي ظل النظام ينتهجه منذ 30 يونيو 1989. كما توضح هذه الحقائق أن المجلس العسكريّ هو اللجنة الأمنية التي تعمل بتنسيق تام مع رموز النظام السابق من قادة الإسلاميين المخطط والمنفذ الأول للجريمة من الألف إلى الياء.

المذبحة والإفلات من العقاب

ما يلفت النظر في طريقة ارتكاب المذبحة هو أن القوات المهاجمة كانت تقوم بارتكاب الجرائم دون خوف من التسجيل عبر الهواتف، بل يتباهى الجنود بنشرها. هذه جزئية تستحق التوقف عندها بجدية لخطورتها، فهذه القوات ليس لديها أدنى شعور بالمسؤولية القانونية للواجب وطبيعة الخدمة. ومن الواضح أن كل ذلك نتاج لسيطرة نظام مجموعة من متعطشي الدماء الذين عمدوا إلى القضاء على ما في ملامح المؤسسية وحكم القانون للثلاثين عاماً الماضية. فكانت النتيجة تفشي حالة الإفلات من العقاب Impunity، ومعروف أن هذه الحالة تجعل القوات بكافة مسمياتها تواصل في ارتكاب الجرائم دون وازع أو خوف، وهو أمر مطلوب لتلك الفئة المسيطرة. ولذلك فإنهاء حالة الإفلات من العقاب، يجب أن يكون أول واجبات استعادة المؤسسية وحكم القانون، العقوبة والمساءلة يشكلان رادعاً Deterrent ومحذراً لكل القوات باستحالة إفلات أي فرد أو قائد من العقاب. هذا يقود أيضاً إلى ضرورة النظر في تدريب هذه القوات، والمناهج التي تقدم لهذه القوات عن طبيعة الوظيفة والمسؤولية المتعلقة بالخدمة. يجب مراجعة المفاهيم التي تبث لتحريضهم على القتل وضرورة إلغاء الحصانة بشأن المسؤولية عن الأفعال الإجرامية. وتكثيف المعرفة بالقانون بأن طاعة التعليمات لا يعتد به كدفاع أو سبب للإفلات من العقاب. هذه جوانب غاية في الأهمية، لأن عقيدة كافة القوات النظامية والمليشيات في عهد الإنقاذ تشكلت عن قصد بأن القانون لا يطبق بشأنهم حتى وإن كانت التعليمات بارتكاب جريمة، وأنهم يجدون الحماية من قادتهم. لذلك يجب مراجعة القوانين الجنائية في السودان التي تم تصميمها لحماية القوات النظامية وتحصين أفعالها الإجرامية من المساءلة.

تتطلب هذه الحقائق، ضمن تدابير أخرى، إعادة النظر في مناهج التدريب التي تتكون على أساسها عقيدة هذه القوات، والنظر في أمر مليشيات الدعم السريع ومحاسبة أفرادها على كافة الجرائم التي ارتكبتها، فهي مليشيات لا تكمن مشكلتها في أنها لم تشكل وفق الأصول العسكريّة فحسب، بل في كونها قوات مكونة على أساس قبلي ومن مرتزقة محليين وأجانب، يقوم كل تدريبهم على القتل والنهب.

---

[3] The Guardians: African Union suspends Sudan over violence against protesters
http://zimonlinenews.com/au-suspends-sudan-over-violence-against-demonstrators/

وبالتالي هي مجموعات تتنافى تركيبتها الاجتماعية والقانونية مع أسس القوات المسلحة القومية، ولذا يمكن لأي جهة ممولة أن تستخدمها لأغراضها. يأتي كل ذلك ضمن إصلاح القوانين العسكريّة، خاصة في أمر الحصانات والمساءلة والولاءات السياسية والفساد. وقد رأينا رئيس هيئة الأركان يعترف بشكل مخزي بأنه عضو في تنظيم الإسلاميين، وأن ولاءه للتنظيم مبني على قسم للجماعة وليس للمهنة.

حفظ الذاكرة وإبراء الجراح

البشاعة والمظالم التي ألحقت بأبناء الشعب السوداني، تؤكد أن هذه المذبحة ستظل تنتج آثارها العميقة في ذاكرة الشعب السوداني سواء للأمهات أو الآباء الذين فقدوا أبناءهم وهم في مقتبل العمر، أو بالنسبة للآلام النفسية للشباب الذين شهدوا القتل والفظائع ترتكب أمامهم وبحقهم وزملائهم وإخوتهم وأخواتهم. وهي صدمة لا يمكن أن تخفّ آثارها في ذاكرة هذه الأجيال بدون تدخلات علاجية على مختلف المستويات لإبراء الجراح وتضميد الذاكرة وتخليد ذكرى الملاحم التي خاضوها، وأن توضع النصب التذكارية لهؤلاء المفقودين والشهداء، وإقامة المشاريع الهادفة لجعل استشهادهم مناسبة بارزة ضمن الأعياد الوطنية، وتدرس ضمن تاريخ تضحيات الطريق نحو بناء الدولة السودانية وحضارتها المدنية.

وكما هو متوقع لم يكن هناك تحقيق نزيه في المذبحة، هذا لأن المؤسسة العدلية برمتها مازالت تحت يد الكادر الذي تم بناؤه خلال الثلاثين عاماً الماضية للقيام بمهمة إجهاض العدالة، وقد تجردوا ليس من المهنية فحسب، بل من أبسط القيم الإنسانية. فقد شكل المجلس العسكريّ لجنة تحقيق لم يستطع أن يعلن نتائجها على الرغم من أنها لجنة مكونة من القتلة أنفسهم. وفي الجانب الآخر قام المدعي العام وبشكل ديكوري بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من كل الأجهزة التي شاركت في ارتكاب المذبحة، في مسعى للرد على التساؤلات المحلية والدولية حيال ماذا فعلت أجهزة العدالة حيال هذه الجرائم.

يهدف هذا التقرير إلى توضيح الحقائق وما يجب أن تقوم به لجنة التحقيق الوطنية المستقلة.

وقائع المذبحة

تشير الوقائع الثابتة إلى أن المذبحة كانت مدبرة ومنسق لها بشكل دقيق ضمن هدف سياسي وأمني، يرمي في شقه السياسي إلى إعادة زمام الأمور إلى حزب المؤتمر الوطني عن طريق اللجنة الأمنية ممثلة في المجلس العسكريّ، وفق فرضية أن فض الاعتصام بنفس الأسلوب الذي استخدم في سبتمبر 2013 كفيل بإخماد الثورة إلى الأبد؛ لذلك تم استخدام نفس الوسائل التي اعتمدها النظام في قمع انتفاضة سبتمبر 2013. وقد كان مستوى القتل واستهداف المدنيين مشابهاً لذلك النهج حتى من حيث استهداف الفئات العمرية وموقع الأعيرة النارية في الجسم.

1. تطويق ساحة الاعتصام في الساعات الأولى من الصباح والهجوم بشكل مباغت، من كافة الجهات بقصد منع نجاة المعتصمين بالهرب، ومن ثم لإلحاق أكبر قدر من الأضرار وتحقيق قدر عالٍ في أعداد القتلى والجرحى بين المعتصمين.

2. مستوى البشاعة في ارتكاب الجرائم فاق كل تصور فلقد شمل القتل، والاغتصاب، والحرق داخل الخيام، والطعن بالسونكي، ورمي الجثث في النيل، ومنع واستهداف المسعفين، ومهاجمة المستشفيات، والاعتداء على الأطباء.
3. حرق عيادات الأطباء الموجودة في ساحة الاعتصام، وقتل الأطباء واغتصاب الطبيبات، ورمي الجثث في النيل.
4. ضرب النساء والرجال والأطفال بالهراوات والسياط وسحلهم في الأرض وإذلالهم بوضع الحذاء على الوجه، واستخدام الألفاظ النابية التي سمعت في شريط فيديو يظهر كل ملامح المهاجمين، كان يرددها العساكر وهم يطاردون الفارين.
5. استخدام الاغتصاب كوسيلة إرهاب، وهي جريمة حرب استخدمت في مناطق النزاعات وخاصة في دارفور.
6. استهداف الشباب في حراسة المتاريس وضربهم بالذخيرة الحية وعن طريق القنص لمن نجا منهم ومنع إسعافهم.
7. إقام الجنود حفل مصور بالفيديو أمام القيادة العامة في موقع الاعتصام عشية المجزرة، كان بمثابة حفل انتصار على المعتصمين السلميين واكتمال المذبحة.
8. استمرار الهجوم على محيط منطقة الاعتصام لساعات طويلة واستمرار حصار مدن الخرطوم الثلاث لأكثر من أسبوع، واستباحة كل الحقوق والحريات وقتل عدد من الثوار في الشوارع بالرصاص الحي.
9. حصار أعداد كبيرة داخل المناطق القريبة من مناطق الاعتصام والبحث عنهم في عمليات انتقام لقتلهم واغتصابهم، وتعرض كل من استطاع الخروج حياً للضرب المتواصل عبر كل نقاط الارتكاز التي أقامتها القوات في جميع تقاطعات مدن الخرطوم الثلاث.
10. قطع المجلس العسكريّ الانترنت بأوامر مباشرة لمنع وصول المعلومات المحفوظة في هواتف الشهود إلى العلن.
11. أذاع رئيس المجلس العسكريّ في بيان تلفزيوني ليلة المذبحة وفي ظل استمرار اعتداء القوات على المدنيين، بياناً أعلن فيه وقف التفاوض وانفراد المجلس بالسلطة إلى أن يقوم بتشكيل حكومة تسيير أعمال.

التخطيط الإجرامي المسبق لفض الاعتصام

ذكر المجلس العسكريّ أن المستهدف بالمذبحة (منطقة كولمبيا) لكن الشواهد تكذب هذا الادعاء، بالنظر إلى أعداد وتسليح القوات التي هاجمت المعتصمين، وما ارتكبته من انتهاكات في ساحة القيادة العامة واستباحة المدينة بمدنها الثلاث لمدة عشرة أيام، واستمرار الانتهاكات في جميع أنحاء السودان، يوضح أن هناك تدبيراً وتخطيطاً مسبقاً وعلى أعلى المستويات لقتل المعتصمين وارتكاب كافة الانتهاكات المذكورة.

حسب النائب العام أن منطقة كولمبيا قد تم إخلاؤها دون استخدام أي طلق ناري، وأن الأمر قد تم في وجود وكلاء النيابة الذين انسحبوا من المنطقة بعد إخلائها. ذكر المجلس أن أمر كولمبيا يتعلق بحرصهم على "أمن المعتصمين وسلامتهم"، واتضح أن المنطقة خالية وأنها في الأصل لا تحتاج إلى أكثر من قوة عادية من الشرطة لفرض القانون.

قد شارك في فض الاعتصام ما لا يقل عن خمسة ألف رجل من القوات النظامية. الفيديوهات المتوفرة والصور وحدها كشفت أن أعداد وتسليح هذه القوات لا يتناسب مع عدد الأفراد الموجودين في منطقة كولمبيا.

ستكشف لجنة التحقيق الوطنية كل هذه الحقائق، فمن أهم مهامها هو الكشف عن عدد القوات التي شاركت في فض منطقة كولمبيا، لأن ذلك سيوضح هل كان فض منطقة كولمبيا يحتاج إلى آلاف من القوات؟ وبالتالي تؤخذ الواقعة نفسها على أنها بينة ضد قادة هذه القوات في كونهم كانوا على علم وتخطيط مسبق بالهجوم. وكان النائب العام المقال الوليد قد ذكر أنه "تمت دعوتنا لاجتماع بشأن (تنظيف) وإخلاء كولومبيا التي كانت بؤرة للجريمة. أوضحنا للمجلس أنه ليس هناك ما يمنع، وكلفنا ثلاثة وكلاء نيابة بمرافقة الشرطة، وقام وكلاء النيابة بعملهم بمهنية، ولم يتم إطلاق رصاصة، وغادروا بعد ذلك مباشرة". هذا يوضح أن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من عربة شرطة صغيرة، فلماذا تم حشد خمسة الآلاف؟ مثلما لا نبرئ النائب العام بسبب عدم ثقتنا في أي شخص يعينه المجلس العسكريّ، وشبهة كونه عضواً في تنظيم الجبهة الإسلامية، إلا أن هناك بعض الشواهد التي يجب ذكرها تشبه هذا الموقف الذي كشف فيه كذب المجلس العسكريّ وقدم دليلاً على أنهم متورطون في الفعل. فقد أورد الصحفي مزمل أبو القاسم مجموعة من القرارات التي اتخذها هذا النائب العام المقال، بالإضافة إلى قرارات أخرى اتخذها النائب العام الحالي الذي أثبت أنه قد جيء به لهدف واحد هو إجهاض العدالة. المقارنة تكشف عن معلومات خطيرة جديرة بالتقصي.[4]

[4] مزمل الو القاسم ، عمود صحفي للعطر افتضاح تفاءلنا بعودة النيابة إلى سابق عهدها بعد نجاح الثورة، وازداد تفاؤلنا بعد أن باشر مولانا الوليد سيد أحمد، النائب العام السابق، ملاحقة رموز الفساد، وأقدم بشجاعةٍ تُحسب له على تحويل بلاغات مذبحة فض الاعتصام من المادة (51 إجراءات جنائية) إلى المادة (130 القتل العمد)، بعد أن نفى مشاركة النيابة في إجراءات المذبحة، وأعلن ذلك في مؤتمرٍ صحافي مشهود، نقلته عدد من الفضائيات الدولية .شاهدت المؤتمر، فقلت لمن معي هذا الرجل لن يعمِّر في منصبه طويلاً، وقد كان!بعد أيام معدودة تم إعفاء مولانا الوليد من منصبه، وتم تعليل القرار بأنه تلكأ في ملاحقة رموز العهد البائد، ولم يحولهم إلى المحاكم، ولنا أن نتساءل، ماذا فعل النائب العام الجديد في ذلك الملف؟ هل تم تحويل أي متهم من المذكورين أعلاه إلى المحاكمة في عهد مولانا عبد الله أحمد عبد الله؟ الواقع أن النائب العام الجديد ابتدر عهده بإصدار أكبر كشف للتنقلات في تاريخ النيابة، ليشمل عدداً مقدراً من وكلاء النيابة المشرفين على التحري في قضايا الفساد، والدعاوى المرفوعة ضد رموز النظام البائد*.مثال على ذلك تم نقل مولانا علاء الدين دفع الله، وكيل نيابة مكافحة الفساد بالخرطوم، إلى ولاية البحر الأحمر، بعد أن وجه تهمة الفساد للرئيس المخلوع، وشرع في التحقيق معه فيها.كذلك تم نقل مولانا أحمد النور الحلا، وكيل نيابة الخرطوم شمال، الذي باشر إجراءات الدعوى التي رفعها مولانا علي محمود حسنين، رحمة الله عليه، ضد مدبري انقلاب الإنقاذ، وأمر بالقبض ضد المتهمين، وحظرهم من السفر كذلك تم نقل مولانا عبد الرحيم الخير، وكيل نيابة التحقيقات الجنائية، المشرف على التحقيق في قضية طائرة المخدرات الشهيرة، الذي أصدر أوامر قبض ضد نافذين وضباط نظاميين (لم يتم تنفيذها حتى اللحظة). حطت الطائرة في المطار الحربي، وحملت في جوفها (18) طناً من المخدرات، وانفردت (اليوم التالي) بنشر خبرها، فتم حظر النشر في القضية بسرعة البرق، وحدث ذلك في عهد النائب العام الجديد. أيضاً شملت التنقلات مولانا جمال زكريا، وكيل نيابة مخالفات الأراضي، الذي أشرف على التحقيق مع قيادات من العهد السابق، في ما يتعلق بفساد الأراضي، وامتد كشف النقل ليشمل عدداً من قيادات نادي النيابة العامة، التنظيم الذي ظهر إلى حيز الوجود في مايو الماضي، مستهدفاً الدفاع عن استقلالية المهنة، وصونها من التدخلات السياسية، التي تستهدف التأثير على عمل النيابة، وإعاقة العدالة.مطلوب من النائب العام الجديد أن يوضح للرأي العام أسباب ودوافع تلك التنقلات، وأن يعلن موقف التحقيقات التي باشرها وكلاء النيابة المنقولون، هل تواصلت أم تعطلت بعد الكشف الضخم الذي صدر فجأة، من دون أي توضيح لملابساته ومسبباته، ليترك الناس نهباً للشكوك وللظنون!



جانب من القوات التي تم حشدها لارتكاب المذبحة 3 يونيو 2019

طبيعة مسؤولية أعضاء المجلس العسكريّ

المسؤولية وفق موقع القيادة COMMAND RESPONSIBILITY

التوصل الى مسؤولية أعضاء المجلس العسكري يتم وفق ما يعرف في القانون الدولي الإنساني بتتبع المسؤولية على أساس تسلسل القيادة. هذه هي الوسيلة المتبعة في الاثبات في القانون الدولي الانساني وهي التي يجب ان تتبع في التعرف على كل القوات التي شاركت في المذبحة تخطيطاً وفعلاً وتستراً، وتعامل باعتبارها جزء من أدوات ارتكاب الجريمة، وتخضع لإجراء طابور الشخصية وكافة إجراءات التعرف identification procedures وفق ضوابط الإجراءات الجنائية المعروفة التي تتيح للضحايا أيضاً التعرف عليهم أثناء مرحلة جمع الاستدلالات.

تسلسل قيادة هذه القوات يبدأ من الأعلى الى الأسفل، لتأسيس سلسلة القيادة وبالتالي الكشف عن وجود العلم الحكمي بطبيعة الموقع الوظيفي. اثبات انقطاع تبعية القيادة يعتمد على الدفع بانفراط القيادة بسبب المعركة وتشتت القوات أو الدفع الثاني هو التمرد. وقد قد ترسخ مبدأ المسؤولية عن فعل القوات بالنسبة للقادة، منذ الحرب العالمية الثانية وادين تحت هذا المبدأ القائد الياباني (توموكي ياماشيتا) وأصبح مبدأ مسؤولية القادة يعرف بــ معيار ياماشيتا Yamashita standard وقد واجه القادة في محاكمات يوغسلافيا السابقة تهم تحت هذا المبدأ. وربما أفلت الساحل العاجي بيري بيمبا Jean-Pierre Bemba من التهم التي وجهت اليه وفق هذا المبدأ في القضية المرفوعة ضده أمام المحكمة الجنائية الدولية، بسبب دفعه بان قواته كانت في افريقيا الوسطي، ولم يستطيع الادعاء أن يثبت سيطرته على تلك القوات واطلق سراحه في مرحلة الاستئناف في 8 أغسطس 2018 [5] ربما يفكر (البرهان و حميدتي) في هذا

[5] ICC Press Release : 8 June 2018: ICC Appeals Chamber acquits Mr Bemba from charges of war crimes and crimes against humanity https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1390

الدفع بالنسبة لقواتهم في اليمن، لكن لن يفيدهم هذا الدفع في مذبحة الاعتصام التي جرت أمام مركز قوات الشعب المسلحة وكان يمكن لأي ضابط برتبه صغيرة أن يوقف هذه الانتهاكات، فمن قبل شهد العالم كيف استطاع "النقيب حامد عثمان حامد"[6] أن يصد القوات التي هاجمت المعتصمين في القيادة، مستعيناً بحسه المهني ومسؤوليته في حماية المدنيين. إن أعضاء المجلس العسكري سيكون أمامهم اثبات ان القوات التي دخلت ساحة الاعتصام لم يكن لديهم أدني علم بها وتسليحها وسبب وجودها في ساحة الاعتصام في ذلك الوقت المبكر من ساعات الفجر، وانهم لم يكن في مقدورهم السيطرة عليها في اليوم الأول ولا الأيام التالية.

وسيواجهون في ذلك الدفع أسئلة جوهرية، من هو الشخص أو الجهة التي أصدرت الأمر (بتنظيف) منطقة كولمبيا؟ وكم عدد القوات والتسليح والجهة التي كان لها السلطة والسيطرة على هذه القوات في الميدان. وتحديد مسؤولية كافة الجهات الرسمية ذات الصلة بـ(تنظيف) منطقة كولمبيا، والقادة الذين أوكل إليهم أمر التنفيذ. وفق هذا المبدأ يصبح كل أعضاء المجلس والقادة الميدانيون والجنود مشتبه بهم وتوجه اليهم التهم بحكم المنصب وتسلسل القيادة.

التحقيق مع القوات وقادتها سيفضي الى تحديد المسؤولية الجنائية بالإضافة للاستدلالات لكافة الانتهاكات، ليتم تكييف البينات على أساس اثبات تسلسل القيادة Chain of Command بما يشمل تحديد المسؤولية على المستوى الفردي وحصر القادة الميدانيين وتحديد مسؤوليتهم عن أفعال التابعين لهم ومسؤولية التابعين المنفصلة.

الاستماع إلى الضحايا هو إجراء أساسي تتخطى أهميته كشف الحقيقة إلى احترام نفسية وكرامة الضحية والشعب واستعادة ثقته بالعدالة والاستجابة لمطالبه بمعاقبة من ارتكب الجرائم في حقه وحق الآخرين. فالضحايا هم الحلقة الأهم في تحديد الجناة المشتبه بهم ومساندة مسار العدالة والانصاف.

المسؤولية الشخصية لأعضاء المجلس العسكريّ

المجلس العسكريّ هو المسؤول عن مذبحة فض الاعتصام وفق مستويات مسؤولية الدولة وفق القانون الدولي، ومسؤولية أعضاء المجلس العسكريّ الفردية المتمثلة القيادة وفي اعترافهم وسلوكهم اللاحق بعدم إيقاف المذبحة أو محاسبة المجرمين. وبالتالي ينصب التحقيق بشكل أساس على تحديد مسؤولية المجلس العسكريّ وفق المسؤولية الشخصية والمسؤولية بحكم المنصب.

1- المسؤولية عن الفشل في منع ارتكاب الجريمة Responsibility to Prevent
2- المسؤولية عن الفشل في حماية المدنيين Responsibility to Protect
3- المسؤولية عن الفشل في التحقيق والعقاب Responsibility to Investigate and Punish

المسؤولية عن الفشل في منع ارتكاب الجريمة أو إيقافها Responsibility to Prevent and Protect

منذ اليوم الأول للاعتصام أمام القيادة يقرأ مع واقعة ثابتة وهب أنه كانت هناك عدة محاولات لتفريق الاعتصام، شملت الهجوم المسلح الكثيف لثلاث ليال متتالية واعتداءات متفرقة أطلق فيها الرصاص

[6] فيديو يوضح الموقف البطولي النقيب حامد عثمان حامد وهو يحمي الثوار امام القيادة العامة
https://www.youtube.com/watch?v=FcMPvYdbCJM

الحي على المتظاهرين. استمرت المحاولات الليلية لفض الاعتصام بالقوة وقد تصدى لها أفراد الحراسة (الخدمات) أمام القيادة العامة، وقد راح ضحية ذلك عدد من الثوار وافراد وضباط من القوات المسلحة، كما وقد تم قتل بعض المهاجمين والقبض على بعضهم. ورغم خطورة هذه الأحداث، لم يصرح المجلس العسكريّ مجرد تصريح حيال تلك الهجمات، مكتفياً فقط بنفي التهمة.

وكان المجلس العسكريّ يردد في سبيل إثبات عدم ضلوعه في الهجمات المسلحة بأنه لا ينوي فض الاعتصام، ومثال لذلك في 13 مايو 2019 صرح المجلس العسكريّ بأنه "يجدد تأكيده على عدم فض الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة بالقوة، مشدداً على حسم الممارسات السالبة خارج منطقة الاعتصام". وفي تعميم صحفي آخر قال المجلس: "تردد في عدد من وسائط التواصل ووسائل الإعلام أن هنالك محاولات لفض الاعتصام بالقوة من جانب القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى، عليه نؤكد للمواطنين جميعاً والمعتصمين على وجه الخصوص أن هذا الحديث عار من الصحة تماماً، وقد ظل المجلس العسكريّ يكرر أنه لا فض للاعتصام بالقوة".

وكان واضحاً أن المجلس العسكريّ يسعى لاستغلال منطقة كولمبيا كمدخل للاعتداء على المعتصمين وفي سبيل ذلك ذكر في تعميم منشور أن "ما يحدث خارج منطقة الاعتصام فذلك شأن آخر يستوجب الحسم". مضيفاً أن "مجموعات قامت بقفل جزء كبير من شارع النيل وبعض الطرق الأخرى، وهذا الأمر مرفوض تماماً ويُحدث نوعاً من الفوضى والمضايقات، وهذا الأمر سيجد من الجهات المختصة الحسم اللازم تطبيعاً لحياة المواطنين وحفاظاً على أمنهم وسلامتهم".

ولمعرفة الأوضاع قبل فض الاعتصام يكفي النظر في بعض الجرائم التي ارتكبها المجلس العسكريّ وردود تجمع المهنيين وقوى الحرية والتغيير، فهي تكشف طبيعة المجلس العسكريّ الذي يحظى بنفس صفات عمر البشير وهما (الدموية والكذب). فعلى سبيل مثال هذا نداء مفتوح من قوى الحرية والتغيير كان بتاريخ 30 مايو 2019 أي قبل أربعة أيام من المذبحة يحذر فيه من خطر داهم مصدره المجلس العسكريّ وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة: "في أعقاب أحداث اليوم والأمس التي فقد فيها ثلاثة شهداء آخرون من الثورة السودانية حياتهم، أظهر المجلس العسكريّ الانتقالي علامات واضحة على نواياه في استخدام القوة لتفريق الاعتصام. قُتل مواطنان بالأمس من بينهم سيدة حامل برصاص قوات المجلس العسكريّ الانتقالي،[7] وأصيب اليوم ثمانية مواطنين وتوفي أحدهم على يد قوات مماثلة باستخدام الرصاص. يتراكم عدد واضح من الشاحنات العسكريّة التي تحمل رموز الاستخبارات العسكريّة وقوات الدعم السريع وقوات الأمن في مواقع مختلفة حول منطقة الاعتصام. قام المجلس العسكريّ الانتقالي بمهاجمة وكالة الأنباء رامتان قبل ثلاثة أيام، وقد قام في وقت سابق اليوم بإغلاق قناة الجزيرة الدولية وغيرها من المكاتب الإعلامية في الخرطوم. علاوة على ذلك، تم إرسال خطاب تحذير إلى البعثات الدبلوماسية في الخرطوم لتحذيرهم من زيارة مناطق الاعتصام. وقد عقد المجلس العسكريّ الانتقالي بعد ذلك مؤتمراً صحفياً لاتهام الاعتصام بتهديد البلاد والثورة بفقدان سلميتها. رافق ذلك في حينه إطلاق الرصاص الحي على مسيرة سلمية قادمة من جنوب الخرطوم نحو منطقة الاعتصام. ومن التقارير التي ناقشت دنو موعد الهجوم كان تقرير قناة الجزيرة حيث جاء فيه (واعتبر مغردون سودانيون أن إغلاق مكتب شبكة الجزيرة وتصريحات الجهات العسكريّة بأن اعتصام القيادة العامة بات يشكل خطراً على الدولة، تمهد لفض الاعتصام. وكان قائد المنطقة العسكريّة المركزية بالخرطوم اللواء بحر أحمد بحر قال أمس إن اعتصام القيادة العامة يشكل خطراً على تماسك الدولة وأمنها القومي. واتهم بحر في بيان بثه تلفزيون السودان ما وصفها بالعناصر المنفلتة بمهاجمة مركبة تابعة لقوات الدعم السريع والاستيلاء عليها قرب موقع الاعتصام. في المقابل، اتهم المعتصمون قوات الدعم السريع

[7] انها مواطنة بسيطة تدعي مودة تكسب قوتها ببيع الشاي في شارع النيل، لم ينساها ضمير الشعب حيث كتب عنها الشاعر خالد عباس

بمحاولة تقويض الانتقال إلى الديمقراطية. وبالتزامن تقريباً، قال المتحدث باسم قوات الدعم السريع السودانية عثمان حامد إن مكان الاعتصام تحوّل إلى وكر للجريمة وخطر على الثورة السودانية، وتعهد بأن تضع قوات الدعم السريع حدا لهذه التصرفات، على حد تعبيره.

المسؤولية عن الفشل في حماية المدنيين Responsibility to Protect

الوقائع الثابتة المتعلقة بمشاركة القوات النظامية المكونة من عدة تشكيلات توفر بينة لا تحتاج إلى إثبات عن علم وتخطيط المجلس العسكري، هذه البينة تنسجم مع الصور والفيديوهات وبقية البينات التي وثقت تحركات القوات الى مكان الاعتصام. هذه الجزئية ينظر إليها مقترنة القدرات الاستخباراتية الواسعة للنظام التي تقتطع ميزانيتها ثلاثة ارباع ميزانية الدولة وهي تطارد كل افراد الشعب وتعرف كل صغيرة كبيرة عنهم، هذا امر مفروغ منه، ناهيك عن حجم القوات وتحركاتها العسكريّة الواسعة بأسلحة متعددة وهي تتحرك في وسط العامة بل وتتوجه نحو القيادة العامة، وظلت تطلق الأعيرة النارية في كل الاتجاهات ليوم كامل محيط القيادة العامة للقوات المسلحة هذا لا يحتاج الى اثبات أنها تتحرك وفق خطة المجلس العسكري وتحت إمرته.

التصريح الذي أدلى به المتحدث الرسمي للمجلس العسكريّ بأنهم قد أصدروا الأوامر لفض الاعتصام وفقاً للقانون ثم تراجع عنه، يؤكده واقع الحال. كما أن الادعاء بأن القوات أرسلت (لتنظيف) منطقة كولمبيا وتتناقض مع الواقع وتتعارض مع افادة النائب العام ورئيس القضاء حينما أنكرا المشاركة في مناقشة أمر فض الاعتصام. كما ثبت أن منطقة كولمبيا لا تحتاج لحشد آلاف الجنود. ولكل هذه المغالطات أصبح الناطق الرسمي للمجلس العسكري (شمس الدين الكباشي) يطلق عليه (الكضباشي) لكونه قد فاق عمر البشير في نسج الأكاذيب.

ان الكشف عن حقيقة تدبير وتخطيط المجلس العسكري للمذبحة أمر لا يحتاج الى عناء لاي لجنة تحقيق وطنية مستقلة، فبمجرد الاطلاع على كشوفات أسماء ورتب وتسليح كل فرد وضابط كان موجوداً في يوم 3 يونيو 2019 في منطقة القيادة، إضافة إلى إفادات قادة وأفراد هذه القوات وباستخدام وسائل الإثبات العادية المتاحة بالصورة والصوت يتم والتعرف عليهم.

أعضاء المجلس العسكري مسؤولين وفق البينات الثابتة بأنهم قد أصدروا الأوامر بارتكاب المذبحة، والبينات المتوفرة تؤكد ذلك بالسلوك اثناء المذبحة والسلوك اللاحق لارتكابها. فأعضاء المجلس العسكريّ مسؤولين مسؤولية مباشرة بحكم موقعهم الوظيفي كقادة مسيطرين على كل القوات. فالقول بان هناك قوات متفلته وملثمين او حدثت مؤامرة، هو دفع لا يسعف المجلس العسكري لان القوات التي دخلت إلى منطقة الاعتصام تفوق الآلاف وهي لا يمكن أن تكون جاءت دون علمه، علاوة على انه لم يبدر منه أي فعل يشير الى وقف هذه القوات.

إطلاق النار الكثيف يجعل الجريمة معروفة للكافة ولم يتدخل المجلس العسكريّ لوقف إطلاق النار. كما استباحت القوات وسط المدينة واحتجزت المواطنين لتعذب من تعذب وتقتل من تقتل وتغتصب من تغتصب طوال اليوم وبل والأيام التالية، دون أن يكون هناك أي بادرة لإيقاف هذه الانتهاكات. وبالتالي يعتبر المجلس مسؤول عن حماية المدنيين في ساحة الاعتصام وضمان عدم الاعتداء على المعتصمين وفي نفس الوقت مسؤول عن عدم إيقاف الهجوم بعد وقوعه.



تصفية شباب لجان المقاومة يوم 30 يونيو 2019

المسؤولية في التحقيق والعقاب Responsibility to Investigate and Punish

لم يتخذ المجلس العسكريّ أي إجراء بالتحقيق في مذبحة فض الاعتصام بالقوة وسقوط مئات القتلى والجرحى واغتصاب عدد من النساء والرجال، واكتفي فقط بالقول إنه حدث ما حدث (حدس ما حدس)، ولم تقم الشرطة ولا النيابة بواجبها في زيارة موقع الجريمة وتحريزه كمسرح للجريمة. وبالمقابل شوهدت نفس القوات التي ارتكبت الجريمة تقوم بغسل الدماء من أرضية موقع الاعتصام وتكنس آثار الخيم المحروقة وتنهب ما تبقى من ممتلكات المعتصمين، على مرأى ومسمع من الجهات العدلية والقضائية وأمام نظر المجلس العسكريّ الذي لا يساور أي عاقل شك في أنه وراء ذلك.

لم يكن مسرح المذبحة موقع الاعتصام فقط، فقد قتل العديد من المواطنين في الأيام التالية للاعتصام، حيث استباحت قوات الأمن والدعم السريع كل أرجاء الخرطوم بمدنها الثلاث، وارتكبت العديد من الاعتداءات على المواطنين، شملت القتل ومداهمة المنازل والضرب بالسياط وإيقاف المارة في الشوارع واجبارهم على فتح المتاريس وغيرها من مشاهد الإذلال. لم تتحدث اللجنة عن أي من هذه الانتهاكات.

كما سبقت الإشارة، فإن المذبحة استمرت طوال اليوم والأيام التالية، وأن عدد القوات يفوق الآلاف، وشوهدت بتوثيق محكم وهي تطلق النار بكثافة، مما يعني أن المجلس العسكريّ يعلم أن هناك جريمة يجري ارتكابها ولم يتحرك لا في اليوم الأول ويوقف الاعتداء على الاعتصام ولا في الأيام التالية. ومؤخراً تم اجهاض العدالة بأن أشارت لجنة التحقيق إلى "أن 87 شخصاً قتلوا وأصيب 168 وأن 17 ممن قتلوا كانوا في ساحة الاعتصام، وأن 48 من الجرحى أصيبوا بأعيرة نارية". ونفت حدوث اغتصاب وأن الجثث المنتشلة من النيل لا علاقة لها بفض الاعتصام وأنه لم يتم حرق المتظاهرين.

أكدت لجنة الأطباء المركزية أن 40 جثة قد انتشلت من النيل، وقد قامت الأجهزة الأمنية وقوات الدعم السريع بأخذ الجثث إلى مكان غير معلوم. ومازال المواطنون يبحثون عن أبنائهم المفقودين. وقد أوردت هيئة محامي دارفور وقائع تدعم هذه البينات، حيث جاء في التقرير "في اليوم التالي لفض الاعتصام وخروج الشارع مستنكراً، وقيام الشباب الثوار بوضع المتاريس على الشوارع، تعرض شاب أبكم (لا يسمع ولا يتكلم) للقبض بمدينة أبي سعد مربع (4) أثناء وجوده أمام منزله، بواسطة عساكر على متن سيارات دعم سريع، لم يسمع الشاب الأبكم البالغ من العمر (24عاما) صيحات العساكر كغيره من شباب الحي والمارة الذين أخلوا الشارع واحتمى بعضهم بالمنازل، وحسب إفادات شهود عيان من شباب الحي تم ضرب الشاب الأبكم ضرباً مبرحاً بالعصي والسياط، وأجبر على إزالة عدد من المتاريس بالشارع الرئيس ونقله العساكر معهم إلى جهة غير معلومة. أبلغت أسرة الشاب الأبكم الجهات الرسمية المعنية بفقدانه، وبحثت عنه في المستشفيات والمشارح وأقسام الشرطة ولم تعثر عليه، وبعد فترة تلقى أخوه الشرطي اتصالاً من قسم شرطة الهدى أم درمان، وفى قسم الشرطة المذكور عرض عليه عدة صور لمتوفين فتعرف على صورة أخيه الذي قتل وظلت جثته بمستشفى أمدرمان مع ست جثث أخرى لفترة من الزمن ثم دفنها جميعا. تنهض الواقعة المذكورة قرينة بوجود جثث تم دفنها باعتبارها مجهولة الهوية، من دون اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمتعلقة بحالات الوفاة في ظروف معينة وفق ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية.

التحقيق الصوري بهدف التستر على الجناة

قال النائب العام إنه استند إلى تقارير المستشفيات وغيرها من الجهات الحكومية العسكريّة والأمنية وشهادات الشهود. وما لفت الأنظار أنه لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى تقارير لجنة الأطباء المركزية. وفي أمر القتل نسب الأمر إلى ملثمين وقناصة يطلقون النار من هيكل عمارة بالقرب من موقع الاعتصام. حيث ذكر التقرير "وجود شَخصين مُلثّميْن بساحة الاعتصام يطلقان أعيرة نارية، بجانب أشخاص مجهولين يطلقون أعيرة نارية أيضاً على المُعتصمين من أعلى بناية مجمع البشير الطبي يرتدون الزّي الملكي، وتبيّن للجنة أن عدد المتوفين داخل وخارج ساحة الاعتصام بولاية الخرطوم في الفترة من يوم 3 وحتى 10 يونيو 2019، (87) شخصاً، منهم (17) شخصاً توفي بتاريخ 6/3 2019م. وذكر التقرير أنّ إجراءات جنائية ستتخذ في مُواجهة كل من اللواء ركن (أ. س. أ)، عميد ركن (م. م. ع،) العقيد ركن (م. ص. م)، العقيد ركن (م. س. أ)، مقدم (ح. ب. ع)، رائد (أ. د. م)، رائد (أ. ع. أ) تحت المواد (186/ أ/ و/ م) من القانون الجنائي لسنة 1991.

من الواضح أن لجنة التحقيق تحاول أن تجد مساحة للتنصل عن تحديد مسؤولية الأشخاص الذين تريد أن توجه إليهم التهم، فهي تتوقع في أي لحظة أن يلغي المجلس العسكريّ كل الإجراءات لتكريم الأشخاص الذين قاموا بالمذبحة، لأنهم في الأصل كانوا يعملون وفق خطة المجلس، ولذلك اكتفت النيابة بذكر أسمائهم في شكل أحرف. المعلوم أن لجان التحقيق حينما تشير إلى توجيه الاتهام للمشتبه بهم فإنها تذكر أسمائهم، وتذكر ما إذا كانوا متهمين أو مشتبه بهم. وبالتالي فإن عدم ذكر المتورطين يأتي امتداداً لخطة التستر التي يسير فيها المجلس العسكريّ والنائب العام. فجاءت الاختصارات كالتالي:

"ضابط برتبة اللواء ركن (أ. س. أ) قام بإصدار الأوامر للعقيد ركن (ع. ع. م) بتحريك قوة مكافحة الشغب التابعة لقوات الدعم السريع ولم يكونا ضمن القادة المعنيين بنظافة منطقة كولومبيا، ولم تكن لديهما أيّ تعليمات أو أوامر بالمُشاركة في تنفيذ خُطة نظافة منطقة كولومبيا، وأكّد أنّه تم تحذير العميد قائد العملية بأنه غير معني بهذه القوة، إلا أنه خالف تلك التوجيهات وقام بقيادة قوة معسكر الصالحة داخل ساحة الاعتصام، وأصدر توجيهاته بإنزال القوة من العربات وأمر القوات بجلد المُعتصمين، وأشار إلى مُشاركة قُوّات مُكافحة الشغب التابعة لقوات الدعم السريع بقيادة المقدم (ح. ب. ع) والذي حضر التنوير لعملية نظافة كولومبيا".

يصلح هذا التقرير من ناحية مبدئية للتعرف على القضايا التي حاول النائب العام إخفاءها، ولكنه في نفس الوقت ضروري لأي تحقيق لاحق نزيه وشفاف وشامل. فمن المهم التعرف على كيفية مشاركة ما سماه (قوة معسكر الصالحة) فمن أتى بهذه القوة إلى مكان الاعتصام، وما طبيعة تكوين هذه القوات؟ لا يمكن أن يكون الضابط الذي خالف التعليمات وقاد هذه القوات إلى منطقة الاعتصام يتصرف بمحض إرادته. فالسؤال هنا من أين تلقى الأوامر؟ يجب أن يتم تحقيق مع أفراد قوة معسكر الصالحة ومعرفة الجرائم التي قاموا بارتكابها.

جاء أيضاً في تقرير هيئة محامي دارفور الصادر بتاريخ 30 يوليو 2019 ان الهيئة قد " استمعت إلى إفادات فارين من الدفعة الثامنة دعم سريع والتي شاركت في أحداث فض الاعتصام وظهرت في وسائل الإعلام والوسائط وعناصرها يحملون العصى والسياط ويرتدون ملابس الشرطة"

جاء في تصريح النائب العام مشاركة "قوات مكافحة الشغب التابعة للدعم السريع"، وهو كذبة جديدة حاول المجلس العسكريّ ان يغطي بها على الأعداد المهولة التي دخلت ساحة الاعتصام وشوهدت بالتوثيق الحي تجوب منطقة الاعتصام وتستبيح كرامة المعتصمين وتتعالي "صيحاتهم ما تجيبو حي" فمتى كانت لوحدة عسكريّة نظامية قوات فض شغب خاصة بها، وما علاقة القوات العسكريّة بفض الشغب، وهل سمع أي شخص في السودان بقوات الشغب التابعة للدعم السريع من قبل؟ حتى القانون الذي حاول به عمر البشير تقنين وضعها لم يشر فيه الى ان يكون لها قوات لفض الشغب.
وردت في افادت بعض المصادر أن قوات معسكر الصالحة هي قوات كان من المفترض أخذها إلى اليمن وتم حجزها في الخرطوم لتنفيذ مهمة فض الاعتصام وليس لديهم أي معرفة بالخرطوم وما يجري فيها وقد تم اقتيادهم الى موقع الاعتصام.

تقرير النائب العام يصلح مستند إدانة للنائب العام ولجنته ومحاكمته بكل الجرائم الواردة في باب الموظف العام في القانون الجنائي (الموظف العام الذي يخالف القانون بقصد الأضرار أو الحماية، الموظف العام الذي يسئ استعمال سلطة، الموظف العام الذي يمتنع عن القبض أو يساعد على الهرب، تقديم بيان كاذب، شهادة الزور واختلاق البينة الباطلة، استخدام بينة مع العلم ببطلانها، إتلاف البينة أو إخفاؤها، التستر على الجاني أو إيواؤه، قبول جزاء لحماية الجاني من العقوبة، التأثير على سير العدالة). فمن الأولى أن يكون أول إجراء يتخذه النائب العام الجديد هو توجيه الاتهام إلى رئيس لجنة التحقيق الأخير فتح الرحمن سعيد، لما قام به من استغلال لوظيفته لطمس الحقائق وإضاعة الحقوق، ويمكن إثبات كل هذه التهم من خلال ما توفر لديه من معلومات وبيانات.

يجب أن يشمل التحقيق كل الوقائع السابقة واللاحقة لفض الاعتصام، كما أن الجرائم لم ترتكب فقط في محيط دائرة الاعتصام، بل شملت كل أنحاء العاصمة. الثابت أن النائب العام ملزم ومكلف بحكم وظيفته بالنظر في كل الجرائم التي ارتكبت بحق المعتصمين قبل وبعد 30 يونيو 2019، فالنائب العام لا ينتظر جهة لتكلفه بتشكيل لجنة تحقيق، لأن ذلك من صميم واجباته ولكنه تقاعس عن ذلك الواجب، وكان أمامه كل البينات التي تؤكد أن جرائم خطيرة ترتكب لكنه غض الطرف. وقد تم توثيق الأدلة والشواهد البينات التي تثبت أن الاعتداء على المدنيين لم يتوقف منذ اندلاع الثورة، وأن قتل المعتصمين في ساحات الاعتصام كان عملاً ممنهجاً، كل الشواهد تدل على أن يوم 3 يونيو 2019 كان هو يوم الهجوم المخطط له في أجندة المجلس العسكريّ للانقضاض على كل مكتسبات الثورة.

يشمل التحقيق في مذبحة فض الاعتصام كل الوقائع المدعى بارتكابها، سواء التي تقدم بها الضحايا بشكل رسمي أو الشكاوى المتناقلة أو التي يتصل بها علم النيابة بأي صورة من الصور، بما فيها العلم الشخصي لأي من أعضاء النيابة، على أن يكون هدف التحقيق هو الوصول إلى الحقيقة حول كل الانتهاكات. والواضح أن اللجنة انتقت بعض الشواغل والاتهامات البارزة التي تحيط بعنق المجلس العسكريّ، وتقاعست عن التحري حولها وفق الأسس المعلومة في الإجراءات الجنائية، وبالمقابل سعى النائب العام جاهداً لطمس الحقائق التي أصبح تكذيبها ضرباً من المستحيل، مثل حوادث الاغتصاب والحرق، بالقول بأنها لم تحدث. في حين أن التحري وفق قانون الإجراءات الجنائية يفرض عليه اتباع الإجراءات الجنائية المعروفة في التحقيق وتتبع الانتهاكات التي وقعت.

لقد بلغت الإجراءات الجنائية شأواً عظيماً في تطور وسائل وأساليب التحري وجمع الاستدلالات. كما أن المعلومات المثبتة عن طريق الهواتف الذكية أصبحت بينات لا يستهان بها في نسبة الفعل إلى الجاني أو الجناة، وأن طريقة ربط المسؤولية الجنائية بالوظيفة وتبعية القوات والمرؤوسين لا تترك مجالاً للتنصل بالطرق الركيكة التي يرددها المجلس العسكريّ بالقول إن بعض القادة انحرفوا عن

الخطة. فالقائد يسأل عن مستوى تدريب القوات وأسلحتهم والسبب في تسليحهم وعددهم وقدراتهم النفسية والمهنية في التعامل مع الموقف المحدد، وعن عدم إيقافهم عند ارتكاب الجرائم ومحاسبتهم بشكل فوري وشفاف.

المقابلة التي أجريت مع الشهود والضحايا وأسرهم والبينات المتوفرة لدى الشهود التي أدلوا بها شفاهةً وعبر أشرطة الفيديو والصور، تشير بشكل واضح إلى الفاعلين، مما يجعل هذه البينات في متناول اللجنة. وإن كنا واثقين من أن اللجنة لا تجد أي مصداقية لدى الضحايا وأسرهم.

وجهت النيابة العامة أصابع الاتهام إلى أفراد بعينهم دون ذكر أسمائهم على أساس أنهم قد ارتكبوا تلك الجرائم في محيط دائرة الاعتصام، مشيرة إلى أن بعضهم ملثمون.

تضارب رواية المجلس والنائب العام

استهل المجلس العسكريّ سلطاته في التدخل في النيابة العامة بقرار من عبد الفتاح البرهان بتاريخ 16 أبريل 2019 قضى بتعيين الوليد سيد أحمد محمود لتسيير مهام النائب العام بعد إعفاء النائب العام السابق عمر عبد السلام، ومساعدة هشام صالح، وإنهاء خدمة رئيس النيابة العامة، عامر إبراهيم، وبعد تكذيبه للناطق الرسمي للمجلس العسكريّ حول اشتراكه في الاجتماع الذي قرر فض الاعتصام تم إعفاؤه بدوره في 20 يونيو 2019 بعد أن عقد مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أنه لن يخضع لأي تأثير من السلطة التنفيذية، فتم تعيين عبد الله أحمد عبد الله الذي حل اللجنة السابقة وقام بتشكيل لجنة جديدة دون ذكر أسباب.

وقد صرح النائب المقال الوليد سيد أحمد محمود بأن فض الاعتصام لم يكن ضمن أجندة اجتماعه مع المجلس. وقد ذكر أنه "قد شكل لجنة للتحقيق في أحداث فض الاعتصام، مكونة من رئيس النيابة العامة ووكيله، وممثل للنيابة، وآخر للشرطة، ومفوضية حقوق الإنسان". هذا في حين جاء تقرير النائب العام الذي خلفه مشتملاً مشاركة الأمن والقوات المسلحة والدعم السريع في إعداد التقرير. ولم يشر أي منهما إلى أسماء الأعضاء وخبراتهم على الرغم من أهمية ذلك، فالشعب يعلم من هم أعضاء التنظيم الإسلامي الذين يرتكبون الجرائم ويشكلون لجان التحقيق لطمس معالم الجرائم، لذلك من المهم التعرف على أعضاء هذه اللجان وسيرتهم المهنية وخلفياتهم، لان مساءلتهم لا تقل أهمية عن مساءلة المرتكبين الفعليين للمذبحة، كما أن الكشف عن وظائفهم وطبيعة تكليفهم سيتيح الفرصة للتعرف على اللجنة نفسها والغرض من تشكيلها ونطاق عملها. من الضروري توضيح الخبرات والتخصصات وغيرها من الميزات المطلوبة للتصدي لهذه المهمة البالغة الخطورة. هذا علاوة على أنه طالما هي لجنة تحقيق وطنية فإن ذلك سيعطي الشعب فرصة أكثر للتعرف على أعضاء اللجنة، وفي ذلك جانب من المسؤولية لأن الكشف عن أعضاء اللجنة يضعهم أمام مسؤولية تاريخية بما ستقوم به هذه اللجنة وهم يتحملونها بوعي وأن شعبهم يعرفهم ويراقب عملهم.

يكشف عدد القوات الموجودة في دائرة منطقة الاعتصام وحدها أن التقرير لا علاقة له بالواقع، فقد كانت القوات المقتحمة بالآلاف وتم تصويرها قبل ساعات من وصولها إلى مكان الاعتصام، وتم إثبات تمركزها قبل ساعات عديدة في عدة مواقع قبل الهجوم، مما يعني أن كل أجهزة الاستخبارات وأجهزة الأمن وحتى الشرطة لديها علم كامل بحركة هذه القوات. فلماذا لم توقف هذه الجحافل قبل أن تصل الى منطقة الاعتصام؟ ولماذا لم يتم القبض على هؤلاء الأشخاص القليلين المذكورين في تقرير النيابة من لحظة إطلاقهم الرصاص على المعتصمين؟

إذا كانت عمليات القتل قد قامت بها هذه الأسماء التي تم حصرها بالأحرف الاولى في سابقة لم يسمع بها من قبل، فمن هم هؤلاء الذين شوهدوا في فيديوهات تصوير حيوي؟ ثم:

1. ما هي نتائج التحقيق مع الملثمين والقناصة؟ ما هي دوافعهم لقتل المعتصمين؟ وما هي الجهة التي تقف خلفهم وقد مدتهم بالأسلحة والتخطيط والترحيل والحماية؟
2. من هم هؤلاء الذين قاموا بحرق الخيام ونهب مقتنياتها وقد ظهروا في الفيديوهات يقومون بعملية النهب، والبعض منهم يسير دون مبالاة بين الجثث الملقاة على الأرض؟
3. من هم هؤلاء الذين ظهروا في الفيديو وأحدهم يمسك بفتاة من عنقها وإجبارها بطريقة مهينة ومذلة لأن تصرخ عسكريّة، وكذلك تكرر نفس الفعل مع آخر يبدو واضحاً من ملامحه أنه طفل؟ هذه مشاهد التقطتها الكاميرا وما خفي قد يكون أعظم.
4. من هم هؤلاء الذين كانوا يطلقون الرصاص بشكل كثيف قبالة الترس الذي ظهر فيه الشهيد عباس مضرجاً بدمائه؟
5. من هم هؤلاء الرجال الذين يرتدون الزي النظامي وهم يقتحمون منطقة الاعتصام ويصيحون "ما تجيبو حي"، وهي عبارة شهيرة استخدمها المطلوب للجنائية أحمد هارون، محرضاً الجنود على القتل وعدم إحضار أسرى "لأنهم عبء إداري"؟
6. من هم هؤلاء الذين ظهروا في الفيديو وهم يحيطون بمئات الجثث والجرحى لمعتصمين ولم نر عربات إسعاف ولا مسعفين؟ إذا لم تقم النيابة بما يلزم للتعرف على الجناة فهل تم التحري مع من نجا من الضحايا أو ذويه؟
7. الجثث التي انتشلت من النيل ليست محصورة في تلك الجثث التي ظهرت أمام المشرحة فهناك عدد 40 جثة انتشلها المواطنون وأثبتت ذلك لجنة الأطباء المركزية، حاولت النيابة طمس هذه الواقعة الخطيرة بإيراد جملة إنكار مختصرة في التقرير بأنها لا علاقة لها بفض الاعتصام؟
8. من هؤلاء الذين ظهروا في الفيديو وهم ينهالون بالسياط على المواطن علاء الدين إبراهيم، وقد تناقلت المشهد كل القنوات في العالم كدليل ناصع على استباحة حريات السودانيين؟
9. من هو الضابط الذي ظهر وهو يخاطب الشهيد وليد عبد الرحمن، وبعد يوم ظهر أيضاً شخص في زي عسكري يتحدث معه قبل برهة من إصابته بطلقة موجهة بدقة على عنقه بسبب وعيه وشجاعته وبسالته الواضحة. هل تم استجوابهم عن لماذا تم قنص الشهيد؟

حالات الاغتصاب في فض الاعتصام

ذكرت نقابة الأطباء الشرعية في تقرير مفصل انهم قد وثقوا (12) حالة اغتصاب وتكبدنا خسائر بمليارات الجنيهات بفض الاعتصام. حيث "أكد نقيب نقابة الأطباء الشرعية د. أحمد الشيخ، تعرض (10) سيدات وشابين للاغتصاب في أحداث فض الاعتصام من أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في 3 يونيو 2019، الموافق 29 رمضان، وأعلن تكبد النقابة خسائر بمليارات الجنيهات في تلك الأحداث. وقال الشيخ في حوار مع (صحيفة الجريدة) إن حالات الاغتصاب خضعت للعلاج النفسي والتأهيلي بمركز طه بعشر ومركز الإصابات التابع لجامعة الاحفاد.

وأضاف أن النقابة أنشأت مجموعات لمتابعة تلك الحالات تجنباً لحدوث حالات انتحار، خاصة عقب اقدام احدى الفتيات على الانتحار بعد عجزها عن مواجهة التحديات النفسية والمجتمعية التي تعرضت

لها. وأعلن عن تكبد النقابة لخسائر مالية قدرها بمليارات الجنيهات في أحداث فض الاعتصام، نتيجة حرق (10) خيام كانت تستخدم كعيادات داخل مقر الاعتصام، وإتلاف الأدوية والمحاليل الطبية والأجهزة، إضافة الى أكثر من (20) دورة مياه ."

كما ذكرت الشبكة العربية ان هناك تفاصيل مروعة عن اغتصاب سودانيات أثناء فض الاعتصام بعد أن عاد الإنترنت إلى السودان، أظهرت شهادات ومقاطع فيديو وصور عن انتهاكات واسعة بحق المعتصمين أمام مقر القيادة العامة للجيش السوداني بالخرطوم منذ 6 أبريل 2019، خلال ما بات يعرف بـ "مجزرة فض الاعتصام". وتداولت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، شهادة لإحدى الفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب خلال عملية فض الاعتصام بالقوة في3 يونيو 2019.

شهادة فتاة عن إغتصابها و أخريات

"كُنا خمس فتيات لا نعرف بعضنا البعض من قبل ولم يجمعنا إلا الاعتصام، جمعونا أثناء فض الاعتصام داخل عربة "دفار" وبها عساكر يرتدون الكاكي وطواقي حمراء اللون]الشرطة العسكرية للدعم السريع."]

" عددهم كان يفوقنا حوالي 10 أو 11 كانت البداية بالألفاظ البذيئة شتم وسب وقذف وإهانات متعددة. أمرونا بخلع ملابسنا إن اردنا البقاء على قيد الحياة، كل ذلك كان تحت وابل من الرصاص تم إطلاقها في الهواء لبث الرعب في نفوسنا ولإرغامنا للاستجابة لكل ما يريدون."

" كان الاعتداء الجنسي بالتناوب، اجبرونا أولا على ممارسة الجنس الفموي وهم يصفوننا بألفاظ بذيئة ويرددون اليس هذا ما فعلتوه هنا؟ اليس هذا ما كنتن تردنه؟؟!. يا عاهرات "باللفظ البذيء."

"ثم بدأت الممارسة الجنسية الكاملة والاغتصاب الوحشي بالتناوب، اغتصبني اكثر من شخص بعدها فقدت الوعي لم استيقظ إلا وأنا ملقاة في الطرقات، انزف. لا أعرف مصير بقية الفتيات."

ووفق شهادات متطابقة نقلتها صحيفة "الجارديان" البريطانية، فإنه تم تسجيل أكثر من 70 حالة اغتصاب خلال فض الاعتصام أمام القيادة العامة للجيش في الخرطوم في 3 يونيو الماضي. ونقلت الصحيفة عن أطباء في الخرطوم قولهم إن قوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو الملقب بـ "حميدتي"، ارتكبت عمليات اغتصاب في مجزرة فض الاعتصام. ونقلت الصحيفة عن طبيب وصفته بأنه "مطلع على البيانات التي جمعتها لجنة أطباء السودان المركزية" تأكيده أن مستشفيات الخرطوم سجلت أكثر من 70 حالة اغتصاب في الهجوم الذي شنته القوات السودانية يوم الاثنين 3 يونيو، وما تلاه من أعمال عنف.

كما نسبت الصحيفة إلى طبيب في مستشفى "رويال كير" قوله إنه عالج ثماني ضحايا اغتصاب: خمس نساء وثلاثة رجال، في حين قال مصدر طبي إنه تمت معالجة حالتي اغتصاب في مستشفى في جنوب الخرطوم، بمن فيها حالة تعرضت للهجوم من قبل أربعة عناصر تابعين لقوات الدعم السريع .

وأشارت "الجارديان" إلى أن العديد من ضحايا الاغتصاب لم يتقدموا للعلاج الطبي، إما بسبب الخوف من الانتقام، وإما لانعدام الأمن في المدينة، وإما بسبب محدودية الرعاية، ووصف نشطاء حقوق الإنسان والخبراء تقارير العنف الجنسي بأنها "موثوقة."

ونشر مقطع فيديو على موقع "يوتيوب" يظهر صرخات أثناء عملية فض الاعتصام، فيما يقول المقطع إنه يوثق لعملية اغتصاب إحدى المشاركات في الاعتصام.

روت مديرة مركز سيما ناهد جبر الله شهادة حصرية لـ DW عربية مشاهد من أحداث فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش السوداني بالإضافة إلى شهادات أخرى نقلها إليها شهود عيان تحمل قصصاً عن انتهاكات مروعة ضد متظاهرات. وقالت ناهد جبر الله إنه تم توثيق عدد من حالات الاغتصاب التي تعرضت لها فتيات سودانيات على أيدي قوات ما يعرف باسم "الدعم السريع" التابعة للمجلس العسكري السوداني.

وأضافت جبر الله في شهادتها أن حالات الاغتصاب شملت أيضاً رجالاً، وأن عدداً من الجثث التي انتشلت من النيل كانت لفتيات تم اغتصابهن، على أن المفاجئ في الأمر كان العثور على عدة جثث لرجال يرتدون ملابس القوات المسلحة السودانية بحسب ما أفادت الناشطة السودانية.

وأشارت جبر الله إلى أنه من الصعب حتى الآن عمل إحصاء دقيق للحالات التي تعرضت للاغتصاب نظراً لانقطاع الانترنت في السودان وعدم ثبات الاتصالات، إضافة إلى الملاحقات المستمرة التي تقوم بها قوات "الدعم السريع" سواء للأطباء أو حتى للمصابين داخل المستشفيات، مؤكدة أن هناك "عدة حالات اغتصاب تم توثيقها في المستشفيات بالفعل."

وقالت إنها خلال تواجدها بموقع قريب من منطقة الاعتصام بدأت عملية الفض باطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع ما دفعها وعدد من المشاركين في الاعتصام للاحتماء بمبنى كلية الأشعة المقابل للقيادة العامة، لكن قوات الدعم السريع لاحقتهم وكسرت الأبواب مقتحمة الغرف. وأفادت في شهادتها بأنه تم الاعتداء بضرب مبرح على الرجال والنساء ليتم فصل النساء عن الرجال فيما بعد مؤكدة أن الجميع تعرض لتهديد بالاغتصاب أمام الآخرين ما لم يتمثلوا لأوامر قوات الدعم السريع، صاحب ذلك سرقة كافة متعلقات المشاركين في الاعتصام من هواتف وأموال وغيرها.

وقالت جبر الله "غادرنا المبنى ونحن نتعرض لضرب شديد لنجد قوات من "الجنجويد في انتظارنا في الشارع والتي لاحقتنا حتى تفرقنا، ليذهب أغلبنا بعد ذلك إلى المستشفيات لتلقي العلاج حيث كان بيننا عدد ممن كانت اصاباتهم في غاية الخطورة."

وتحدثت الناشطة ناهد جبر الله عن استماعها لشاهدات آخرين اكدوا انتشال نحو 40 جثة من النيل " قالوا إنهم وجدوا بعضها يرتدي الزي العسكري ما يعني أن حتى الجيش وأفراده طالته أيدي تلك الجماعات الإجرامية إما لرفضهم المشاركة في هذه الجريمة أو لمحاولتهم حماية النساء والفتيات من الاغتصاب فتم اغتيالهم هم أيضاً"، بحسب اعتقاد من نقلوا هذه الشهادات.

وعن طبيعة القوات التي قامت بتنفيذ عمليات القتل والاغتصاب وفض الاعتصام قالت "رأيت بنفسي طبيعة المشاركين في المجموعات المسلحة التي اعتدت علينا وهؤلاء ليسوا أبداً من جنود الجيش وأمكننا بسهولة التمييز بينهم وبين جنود الجيش من أشكالهم وملابسهم وتصرفاتهم بل من اللافتات المعلقة على ملابسهم وبها أسماؤهم وكلها تدل على أنهم من قوات الدعم السريع" متسائلة عن "كيفية عزل جيش السودان بأكمله عن مثل هذه الأحداث خصوصا مع تواتر الأنباء عن أغلب ضباط الجيش بمختلف رتبهم تم تجريدهم من السلاح ومن بقي معه سلاح كان لديه عدد محدود للغاية من الطلقات"، مؤكدة أن ما حدث جريمة تقع بأكملها على عاتق المجلس العسكري .

إفادة عن خمس حالات اغتصاب

أبلغت الناشطة أميرة عثمان عن خمس حالات اغتصاب أثناء فض الاعتصام يوم الاثنين. الموافق 3 يونيو كما ذكر الناشط ناظم سراج، وهو متخصص في مراقبة الانتهاكات، أن خمس حالات اغتصاب

(ثلاث فتيات وصبيان) قد نُقلت إلى مستشفى رويال كير في الخرطوم. قال إنه استطاع تأكيد وقوع عملية اغتصاب أثناء الاعتصام.

كما أظهر شاهد عيان في مقطع فيديو (الرابط ادناه)، ووصف كيف قام رجال مسلحين بخلع ملابس فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً في إحدى العيادات المؤقتة في منطقة الاعتصام يوم الاثنين30 يونيو واغتصبوها. وقال إن رجال الميليشيات هددوا باغتصابه عندما واجههم. فأخذوا ماله وضربوه بعنف، فأصابوه في أجزاء مختلفة من جسده .

كشفت الصحفية نعمة الباقر وهي صحفية سودانية عن معلومات جديدة حول الهجوم الذي وقع على الاعتصام أمام مقر القيادة العامة في الخرطوم، والذي راح ضحيته العشرات من القتلى ومئات الجرحى. وقالت الصحفية يسرا الباقر، التي تراسل عدداً من وسائل الإعلام الغربية: إن ‘‘قوات الدعم السريع، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، ومليشيا الشرطة الشعبية، ومليشيا الأمن الشعبي، ومليشيا الدفاع الشعبي، ومليشيا الأمن الطلابي، جميعها شاركت في المجزرة.’’

وأضافت الباقر، في تغريدات لها في صفحتها بـ’’تويتر’’، نقلاً عن مصدر قالت إنه ضابط منشق من جهاز الأمن الوطني، أن حجم القوات المشاركة في الهجوم كان 10 آلاف عنصر، لافتة إلى أن عدد القتلى من المعتصمين المعلن (نحو 40) لم يصل إلى ربع العدد الحقيقي. ونسبت الباقر إلى المصدر قوله إن بعض الضحايا تعرّض للضرب حتى الموت، وتعرض آخرون لإطلاق الرصاص عليهم مرات عدة، في حين قُطع آخرون بـ’’السواطير’’، ثم ألقي بالجميع في النيل. وتحدثت الباقر، نقلاً عن المصدر قوله، إن القوات المهاجمة عندما دخلت لموقع الاعتصام دخلت إلى العيادة المقامة هناك واغتصبت طبيبتين، لتتحول بعد ذلك إلى سيدات الشاي وتبدأ في ضربهن وتصرخ في وجوههن: ‘‘مدنية أم عسكرية؟ وتابعت في روايتها وفقاً لمصدرها قائلة: ‘‘إنه تم سحب قوات الجيش في موقع الاعتصام بأوامر من المجلس العسكري الانتقالي منذ الساعة الرابعة مساء الأحد، أي قبل ساعات من تنفيذ المجزرة، كما تم إحلال مركبات قوات الدعم السريع بدلاً من مركبات الجيش التي تحرس المداخل’’. وقالت إن أشخاصاً تم اعتقالهم ونقلهم من موقع الاعتصام في سيارات الإسعاف، وسُلبت هواتف وأموال لآخرين تحت تهديد المسدسات.

إحراق خيام المعتصمين

وأضافت أن بعض الخيام التي أُحرقت كان بداخلها أشخاص هُربت جثثهم بسيارات الإسعاف إلى جسر النيل الأزرق لرميها في النهر. وقال المصدر إن 500 من أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني تحولوا إلى زي الشرطة واخترقوا الاعتصام مشياً على الأقدام، وإن جنود الجيش لم يشاركوا في الهجوم، وبلغ عدد الشاحنات التي استُخدمت 400 شاحنة تابعة لجهاز الأمن الوطني، مع خمسة آلاف عنصر من القوى المشار إليها سابقاً، أغلقوا الطريق الرئيس للاعتصام (شارع القيادة العامة للقوات المسلحة)، وجميع المخارج؛ حتى لا يتمكن المعتصمون من المغادرة.

وفي اليوم التالي (يوم الثلاثاء)، تقول يسرا، دخلت القوات صباحاً إلى المساجد وضربت من تجمّعوا لأداء صلاة العيد، ومن ضمنهم الأئمة، واستولوا على العاصمة بكاملها، وليس هناك أي إشارة للجيش في أي مكان. وشاهد المصدر بعض جنود الجيش يجهشون بالبكاء، موضحاً أن أوامر عليا صدرت بتجريدهم من أسلحتهم قبل أربعة أيام، واقتحم بعضهم مستودعات أسلحة، لكنهم وجدوها فارغة .’’.



حرق خيام الاعتصام امام القيادة العامة 3 يونيو 2019

تقرير البي بي سي عن الاغتصاب

كشف التقرير- بحسب إفادات ضباط شاركوا في مجزرة فض الاعتصام- عن تورط شخصية قيادية داخل المجلس العسكري في اصدار أوامر فض الاعتصام، كما يكشف عن الشخص الذي أشرف على تنفيذ المجزرة البشعة .

قال شهود عيان لبي بي سي إن وحدة من قوات الأمن السودانية تخشى اغتصاب النساء أثناء تفريق المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية المخيمات خارج مقر الجيش قبل 12 يومًا. وتنكر السلطات العسكرية هذه المزاعم، لكن خالد، الذي تم تغيير اسمه لحماية هويته، أخبر هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) بالاعتداءات الجنسية التي شاهدها في يوم الحملة القمعية الوحشية.

عندما بدأ إطلاق النار بعد وقت قصير من الصلاة ركض للاحتماء مع متظاهر آخر إلى مبنى قريب. لكن بينما كان الشبان المذعوران يختبئون في غرفة في الطابق العلوي من الفوضى في الخارج، سمعوا يصرخون ويتسللون للخارج لينظروا إلى الدرج ليروا ما يجري. وقال لبي بي سي "شاهدنا ستة جنود يغتصبون فتاتين". حاول خالد وصديقه التدخل، وهتفوا "ابتعدوا ، ابتعدوا" عن الرجال المسلحين ، وهم جزء من قوة الدعم السريع ، المعروفة أكثر باسم الجنجويد ، الذين ردوا بإطلاق النار عليهم.

"حاول اغتصابي"

عندما تمكن الاثنان في النهاية من الوصول إلى أسفل الدرج، كان المهاجمون قد ذهبوا ووجدوا المرأتين الخائفتين. وكان الأربعة جميعهم من بين الحشود الضخمة التي نظمت الاعتصام الذي امتد إلى حرم جامعة الخرطوم ومن الشمال إلى نهر النيل.

يقول خالد: "لم تقل الفتيات أي شيء. لقد كن يبكين ويصرخن ويبكين ويصرخن ويبكين ويصرخن. كنت أحاول تهدئتهن، حاولت أن أجعلهم يشعرون بتحسن، لكنهن لم يتوقفن عن الصراخ". وقرروا اصطحاب النساء إلى مسجد حيث سيكونون أكثر أمانًا ورعايتهن - وحاول آخران بعد ذلك معرفة ما إذا كان بإمكانهما الفرار من المنطقة ، حيث استمرت عمليات إطلاق النار بالدموع وإطلاق النار.

وأثناء مغادرتهم المسجد، ألقت مجموعة من الجنجويد القبض على خالد ، ووجد في النهاية نفسه يواجه واحداً من الستة الذين اغتصبوا النساء في وقت سابق. يقول خالد ، "لقد دفعني إلى الأرض وأخرج قطعة طويلة صلبة" ، موضحًا أنه عاد إلى المبنى الذي وقعت فيه عمليات الاغتصاب الأخرى ، في مكتب في الطابق العلوي. "كانوا يحاولون خلع ملابسي وكانوا يحاولون اغتصابي. كنت أصرخ في المكان حتى يحضر أي شخص. بعد ثلاث أو أربع دقائق، أطلقت أعيرة نارية في الاسفل. نظروا حول المكتب وقالوا:" من الأفضل لنا الخروج ". ثم قام خالد بالركض - وتمكن من الفرار رغم تعرضه للضرب على أيدي الجنجويد عدة مرات في طريقه إلى المنزل.

وقال شاهد آخر، وهو سائق سيارة إسعاف طلب عدم الكشف عن هويته، لبي بي سي إنه رأى مقاتلين يتجادلون بشأن من سيغتصب امرأة. تم نقلها من قبل المسعفين باتجاه سيارة الإسعاف عندما بدأ الجنود بالقتال عليها: "كانوا يتحسسونها ، كانوا يتجادلون حول من سيحصل عليها". بعد ذلك عندما غادر الرجال المسلحون، هرع هو وزملاؤه لمساعدة المرأة واكتشفوا أنها ميتة. اكتشفنا أن الفتاة قد ماتت منذ البداية. لكنهم لم يتركوها ".

ويتواصل تقرير الب بي سي بلقاء سليمة إسحاق شريف، التي ترأس مركز الصدمات في جامعة الاحفاد، قالت هذه الشهادات ليست مفاجأة. لقد تم تدمير كل شيء - إنه نفس الشيء عندما تمر عبر قرى في دارفور حيث أطلقوا النار وقتلوا الناس "وتقول إنها وزملاؤها يعالجون 12 امرأة تم اغتصابهن في 3 يونيو ، ويقون بزيارات منزلية أو التحدث إليهن عبر الهاتف ، وتعتقد أن عدد الضحايا من المحتمل أن يكون أعلى لأن العديد من حالات الاغتصاب لم يتم الإبلاغ عنها بسبب العار المرتبط مع ذلك والخوف من التعرض للوصم. تقول ان الحادثة تحمل جميع العلامات المميزة للجنجويد وذكرت انها "ذهبت إلى منطقة الاعتصام بعد يومين بسبب وجود الكثير من الأشخاص المفقودين. تم تدمير كل شيء - إنه نفس الشيء عندما تمر عبر قرى في دارفور حيث أطلقوا النار وقتلوا الناس ونهبوا الممتلكات، إنها نفس الصورة."

تعمل قوات الدعم السريع، المعروفة باسم الجنجويد، في دارفور منذ سنوات فيما يتعلق بحالات الاغتصاب، تعتقد السيدة شريف أن الأمر لا يتعلق بالجنس: "الأمر كله يتعلق بالتدهور والإذلال وتدمير الروح. هذا جزء مما فعلوه في دارفور - لقد فعلوه كوسيلة، سلاح حرب. الآن هو سلاح لقتل الثورة." يوافق خالد على أن الإصابات النفسية يصعب التغلب عليها أكثر من الإصابات البدنية. ويقول: "حتى في المنزل أصرخ، أبكي وحدي"، مضيفًا أن الاستشارة ليست خيارًا عندما يواصل الجنجويد ملء الشوارع. كلما رأيتهم، تسترجع كل ذكريات كل شيء رأيته منهم." لكنه يقول إنه من المهم للناس أن يتحدثوا عما رأوه: "على العالم كله أن يعرف ما حدث بالفعل هناك، وليس الأشياء التي يقولها الجيش. الحقيقة ."

المفقودين في مذبحة القيادة (الاختفاء القسري) Enforced disappearance

<u>مبادرة مفقود</u>

من حق الإنسان وأسرته ومعارفه أن يجد الحماية من "الاختفاء القسري"، لأن تلك الحرية جزء أصيل من حقوقه كإنسان. يعتبر الاختفاء القسري في حال ارتكابه بطريقة ممنهجة وواسعة، من ضمن الجرائم الخطيرة، حيث يصنف وفق القانون الجنائي الدولي بأنه جريمة ضد الإنسانية (شكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون). والاختفاء القسري بالضرورة يتم بفعل فاعل يقوم بالفعل القسري، وبالتالي كان لابد أن يكون من واجب الدول أن تحمي مواطنيها من الاختفاء القسري الذي عادة ما يرتبط بفعل الحكومات الديكتاتورية. وقد يأخذ أشكالاً متعددة أكثرها شيوعاً هو الاعتقال بعيداً عن أنظار العالم Incommunicado detention وهو سلوك مسجل كعلامة مميزة لجهاز الأمن ونظام الإنقاذ في كافة المراحل. ويعتبر الشخص الذي يتعرض للاعتقال دون إخطار محاميه وذويه ويمنع من الاتصال بالعالم الخارجي قد تعرض للاختفاء القسري، مضافاً إليه الاعتقال التعسفي. وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدتها الأمم المتحدة فإن على الدول اتخاذ كافة التدابير والتشريعات والقيام بالتحركات السريعة والفعالة لإنهاء أي حالة تصل إلى علمها تتعلق بالاختفاء القسري أو الاعتقال التحفظي. وقد عرفت الاختفاء القسري (لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون). ونصت في المادة الثانية منها على أنه "لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد

باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري".



نشرت لجنة أطباء السودان المركزية قائمة للمفقودين تضم 38 مفقوداً، وبحسب عضو اللجنة الطبيب مهند محمد حامد فإن اللجنة تعتمد الإحصائية الأعلى حتى يثبت العكس. ويرجح أن جثثاً من الممكن أن تكون قابعة في قاع نهر النيل، فقد طفت جثة قرب شاطئ جزيرة توتي بالخرطوم بعد فض الاعتصام، ولم يتم التعرف عليها حتى الآن، وانتشلت جثث بعد أيام من فض الاعتصام، وجدت مقيدة بكتل إسمنتية.



جثث ملقاة في النيل وعليها اثقال

على الرغم من الشكاوى العديدة من أسر المفقودين إلا أننا لا نكاد نلمس أي تحرك رسمي لمواجهة هذه القضية، رغم أن هناك العديد من المبادرات من قبل المواطنين للتصدي لقضية المفقودين. إن الدولة ملزمة بتسخير الإمكانيات والوسائل للكشف عن مصير المفقودين وإجراء تحقيق شفاف ونزيه للكشف عن ملابسات اختفائهم وتقديم المتورطين إلى العدالة. هذا أحد الملفات التي ينتظر المجتمع المدني السوداني وللدفع باتجاه العدالة والانصاف للمفقودين وأسرهم.

ولا بد من استمرار الجهود من قبل المجتمع المدني فهناك العديد من المبادرات مثل مبادرة "التجمع الاتحادي السوداني المعارض". وتعد صفحة "مفقود" من أبرز الصفحات على موقع "فيسبوك" للبحث عن المختفين في حادثة فض الاعتصام. وقد دعا "التجمع الاتحادي السوداني المعارض" شركاءه في قوى إعلان الحرية والتغيير، إلى استهلال المرحلة الانتقالية بفتح ملف المفقودين في أحداث فض اعتصام القيادة العامة. وقال التجمع أحد مكونات "الحرية والتغيير": إن "قضية المفقودين قسرياً خلال الأحداث التي صاحبت الاحتجاجات، تعتبر واحدة من هموم المرحلة المقبلة". وأوضح أن "المفقود لا حي يرجى ولا شهيد يرثى، ونحن نحس إحساس أصحاب المصيبة منذ فض الاعتصام". ودعا حلفاءه في إعلان الحرية والتغيير والتنظيمات السياسية الأخرى، إلى "العمل سوياً وبذل كل الجهود لحل هذه القضية، من أجل كل المفقودين في عهد النظام البائد". وفي يوليو الماضي، كشف "تجمع المهنيين السودانيين"، عن "اختفاء قسري لمئات المواطنين"، في أعقاب أحداث فض اعتصام أمام مقر قيادة الجيش بالخرطوم في 3 يونيو 2019.

حالات الاضطراب النفسي

يستطيع أي إنسان شاهد لحظات وقوع المذبحة أن يتنبأ بالحالة النفسية والذهنية التي سيكون عليها أولئك المعتصمين في ذلك اليوم، ومن نجا من الموت يكون قد شاهد أناساً تخترقهم الطلقات وتسيل دماؤهم وآخرين يسقطون وهم يلوحون، من منا يستطيع أن ينسى منظر الشهيد عباس وهو يسير نحو الترس ليرقد مثخناً بالجراح ومضرجاً بالدماء". من يرى جثثت وجرحى يحترقون في خيام كانت قبل قليل تضج بالحياة، أو من يكون عرضة لانتهاكات جنسية ونفسية وبدنية. هذه حالة قصوى من الفقدان وفي هذه الظروف توفي البعض وربما رميت بجثثهم في النيل، أو قامت القوات المهاجمة بدفنهم بليل أو تحللت جثثهم، وفي كل الحالات يكون هنا الشخص الناجي حالة معقدة بين الحياة المفترضة والموت.

هذه مناشدة من شاهدة عيان عن المفقودين (قبل يومين كنت في مصحة "عبدالعال الإدريسي للأمراض النفسية والعقلية" بالخرطوم بحري؛ خلال وجودي لاحظت وسمعت أصواتاً كثيرة؛ بين حين وآخر يقف أحد المحتجزين قرب غرفة ضيقة ويطرق على قضبان باب عنبره فيصدر صوتا أشبه بتلك التي ألفناه في القيادة "طق طرق طق طرق". وتارة تعلو أصوات مرددة "مدنياااااو"، فصدى يملأ ضيق العنابر؛ وهناك من يسخرون منهم ويبادلونهم "عسكريّة".
معظم الحالات في المشفى من الأطفال الذين لم يتجاوزوا العشرين من الجنسين وهناك شباب وشابات في مقتبل العمر؛ في الغالب أنهم من الناجين من مجزرة القيادة. ظروف المشفى في حد ذاتها غير مناسبة للتعافي واحتمال تأزم حالاتهم وارد أيضاً. على المهتمين بقضية المفقودين وأصحابهم الاستفسار عن الحالات الموجودة في مستشفى عبد العال الإدريسي وباقي المصحات ربما يعثرون عليهم هناك؛ كذلك على المهتمين بتأهيل الناجين متابعة الحالات في المصحات واجب عليهم وعلينا جميعاً).
وقد نبه تجمع المهنيين منذ وقت مبكر إلى مسؤولية المجلس العسكريّ عن جريمة المفقودين، مشيراً إلى أنها جريمة ضد الإنسانية: قال "التجمع" إن "الاختفاء القسري الذي حدث للمئات من بنات وأبناء الوطن في أعقاب مجزرة القيادة بالخرطوم يعتبر وجهاً من وجوه الجريمة شديدة العنف، فهو جريمة ضد الإنسانية وضد حرمة النفس. الاختفاء القسري جريمة تفوق القتل، لأن ذوي الضحايا لا يعرفون مصير أفراد عائلتهم المختفين، ويعيشون حالة من الذعر على ما آل إليه حالهم طيلة فترة اختفاء الضحية قبل معرفة مصيرها، إننا لن ندَّخر جهداً في سبيل كشف الجناة في هذه المجزرة وتقصي آثارها المدمرة وتداعياتها أن جدول الحراك لهذا الأسبوع يأتي للتذكير بالتزاماتنا تجاه جميع الضحايا، والثورة لن تكتمل إلا بالوفاء بالعهد".

الجرائم ضد الإنسانية

مذبحة الاعتصام تنطبق عليها كل عناصر الجرائم ضد الإنسانية وفق التعريف الوارد في القانون الدولي الإنساني ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، ومميزات هذه الجرائم أنها جرائم خطيرة ترتكب بواسطة قوات رسمية، أو شبه رسمية مثل مليشيات الدعم السريع، وترتكب بشكل منهجي وعلى نطاق واسع وتستهدف المدنيين.

الجرائم ضد الإنسانية الواردة في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية توافرت كل عناصرها في مذبحة فض الاعتصام، مما يجعل هذه الجرائم ترقى لأن تكون جرائم دولية تستحق التحقيق والمحاسبة بما يتناسب وخطورتها. لا تتم التحريات حول هذه الجرائم بواسطة لجان تحقيق بالشكل الذي قام به النائب العام.

الجرائم ضد الإنسانية المـادة (7) من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية:

1- لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية " متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم: -

أ) القتل العمد. ب) الإبادة. ج) الاسترقاق. د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان. هـ) السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي. و) التعذيب. ز) الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة. ح) اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة 3 , أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة. ط) الاختفاء القسري للأشخاص. ي) جريمة الفصل العنصري. ك) الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

2- لغرض الفقرة 1:-

أ) تعني عبارة " هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين " نهجاً سلوكياً يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة 1 ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزاً لهذه السياسة.

ب) تشمل " الإبادة " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان.

ج) يعني " الاسترقاق " ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها، على شخص ما، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

د) يعني " إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان " نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي.

هـ) يعني " التعذيب " تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة، سواء بدنياً أو عقلياً، بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته، ولكن لا يشمل التعذيب أي ألم أو معاناة ينجمان فحسب عن عقوبات قانونية أو يكونان جزءاً منها أو نتيجة لها.

و) يعني " الحمل القسري " إكراه المرأة على الحمل قسراً وعلى الولادة غير المشروعة بقصد التأثير على التكوين العرقي لأية مجموعة من السكان أو ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي. ولا يجوز بأي حال تفسير هذا التعريف على نحو يمس القوانين الوطنية المتعلقة بالحمل.

ز) يعني " الاضطهاد " حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع.

ح) تعني " جريمة الفصل العنصري " أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة 1 وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي

والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.

(ط)يعني " الاختفاء القسري للأشخاص " إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

3- لغرض هذا النظام الأساسي، من المفهوم أن تعبير " نوع الجنس " يشير إلى الجنسين، الذكر الأنثى، في إطار المجتمع، ولا يشير تعبير " نوع الجنس " إلى أي معنى آخر يخالف ذلك.

كيفية التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية؟

تصنف الجرائم ضد الإنسانية بانها جرائم خطيرة وتصنف بانها جرائم خطيرة لأنها جرائم ضد الإنسانية جمعاء، لذلك تعرف أيضا بأنها جرائم دولية، والتحقيق المستقل الشفاف في هذه الجرائم يجب أن تقوم به فرق مستقلة متخصصة تعمل باستقلال عن الأجهزة الحكومية، والتجربة في الدول المتقدمة جعلت هذه اللجان لجاناً دائمة، لديها سلطة إشراف ومراقبة لأداء أجهزة تنفيذ القانون وهي مكونة من مدنيين مستقلين. وتقدم هذه اللجان تقارير دورية عن أداء هذه الأجهزة ومدى التزامها بالقانون، ولها الحق في الاطلاع على المستندات والمراسلات المنصفة "غاية في السرية" وتفتيش السياسات الداخلية المعتمدة للقطاعات الأمنية. ومثال لذلك اللجان البرلمانية في بريطانيا.[8] ووهي تقوم بتقديم مقترحات لمراجعة القوانين واللوائح الداخلية لهذه الأجهزة وتفحص كفاءتها بشكل دوري وتراجع مدي التزامها بالقانون ومعايير حقوق الانسان. كما ان أن وظيفة النائب العام المعروفة في القانون الدستوري كوظيفة محاطة بالاستقلال والمهنية، لا علاقة لها بوظيفة النائب العام في السودان، حيث يعين الجهاز التنفيذي النائب العام ويعزله على النحو الذي نراه الآن. هذا لا يمكن ان يتم وفق مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الديمقراطي.

اللجان التي يوكل اليها مهام التحقيق في الانتهاكات الخطيرة في الغالب يستعان فيها بكافة الخبرات والتخصصات المتعلقة بالتحقيق الجنائي في الجرائم الخطيرة، وتفرد لها ميزانية مستقلة تمكنها من الوصول إلى الحقائق. ولكن النائب العام غير المستقل يستدعى من قبل المجلس العسكريّ ويضيف إلى

---

[8] لجنة الاستخبارات والامن التابعة للبرلمان البريطاني

The Intelligence and Security Committee of Parliament (ISC) was first established by the Intelligence Services Act 1994 to examine the policy, administration and expenditure of the Security Service, Secret Intelligence Service (SIS), and the Government Communications Headquarters (GCHQ). The Justice and Security Act 2013 reformed the ISC: making it a Committee of Parliament; providing greater powers; and increasing its remit (including oversight of operational activity and the wider intelligence and security activities of Government). Other than the three intelligence and security Agencies, the ISC examines the intelligence-related work of the Cabinet Office including: the Joint Intelligence Committee (JIC); the Assessments Staff; and the National Security Secretariat. The Committee also provides oversight of Defence Intelligence in the Ministry of Defence and the Office for Security and Counter-Terrorism in the Home Office. http://isc.independent.gov.uk/ Members of the ISC are appointed by Parliament and the Committee reports directly to Parliament. The Committee may also make reports to the Prime Minister on matters which are national security sensitive. The Members are subject to Section 1(1)(b) of the Official Secrets Act 1989 and have access to highly classified material in carrying out their duties. The Committee takes evidence from Cabinet Ministers and senior officials – all of which is used to formulate its reports.

عدم استقلاليته هو نفسه سقطة أخرى بإشراك كل الجهات المتورطة في ارتكاب الجريمة في لجنة التحقيق، فلا النائب العام المقال ولا اللاحق كان من الممكن ان يقوما بتحقيق نزيه وشفاف لان الوظيفة التي ينطلقون منها نفسها غير مستقلة، فقط تنقصهم الشجاعة لتقديم استقالتهم للامتناع عن تضليل العدالة.

قائمة بأسماء القتلى وفقاً لتقرير نقابة الأطباء الشرعية

قدمت نقابة أطباء السودان الشرعية لهذه القائمة بعبارة بليغة بالقول: هذا ما استطعنا توثيقه لشهداء ثورة ديسمبر بحسب مصادرنا المؤكدة وبرغم تحري الدقة في أعداد الشهداء بصورة موضوعية ومهنية نؤكد مرة أخرى أن أعداد الشهداء غير محددة وقابلة للزيادة وأكبر من العدد المرصود حتى الآن حيث ان البشاعة التي تم بها تصفية المعتصمين وعدد المفقودين تنذر بالمزيد ولا زلنا في تحري مستمر حول المفقودين رغم صعوبة التواصل الميداني نسبة للتشديد الأمني الخانق وانقطاع خدمة الانترنت عن البلاد بعد مذبحة 29 رمضان .

عميق أسفنا وخالص حبنا للشهداء الذين ضاعت صورهم وسط زحمة الدماء، للذين لم يخلد إسمهُم ولم يذكروا لنتعرف عليهم، لجنود الخفاء الذين رحلوا بهدوء، ولم يضج بهم الإسفير.. لعل الله أبدلكم داراً خيراً ووطنا خير من وطنكُم، لعلكم كنتم من مجاهيل الأرض، ولكنكم أصبحتم مشاهيراً في السماء ..

المجد لكم في عليائكم

نقابة اطباء السودان الشرعية



قتلي مذبحة فض الاعتصام

1. محمد عيسى (ماكور)
2. مهند أحمد محمود عبد القادر
3. حامد عبد الملك حامد مرسال
4. النور عبد الغني عبد اللطيف
5. طارق محمد سليمان العوض
6. نبيل
7. مجاهد عبد الله سليمان
8. ابا ذر اسامة.

9. محمد عبد الرحمن
10. عثمان تيه كافي
11. أحمد محمد
12. الصادق التيجاني محمد الحسن
13. مأمون احمد الخير
14. طارق احمد علي عبد الجليل
15. عصام علي حسين
16. محمد فرح

17. عثمان سليمان
18. محمد عبده لوكية
19. مازن عبد الله
20. النذير هاشم
21. أحمد صلاح ابو ريش
22. شوقي الصادق اسحق
23. محمد إسماعيل
24. مازن محمد مجذوب عبد المعروف

25. مريم محمد عبد الله - عطبرة
26. محمد عبد الله محمد الحسن (عكود)
27. عبد الرحمن الصادق سمل
28. صالح يعقوب عمر سليمان
29. محمد الفاتح مصطفى خوجلي
30. صالح صالح عبد الوهاب

31. حذيفة محمد عثمان
32. وليد محمد عبدالعال البرديسي
33. حسن محمد عمر
34. لؤي احمد خليل
35. الفاتح عمر النمير
36. بابكر عبد الحميد سلامة
37. معاوية بشير خليل يوسف
38. محجوب التاج محجوب
39. عبد العظيم بابكر عمر الامام
40. هيف النو صابون عقيد
41. فائز عبد الله عمر ادم
42. حسن طلقا
43. احمد الخير عوض الكريم
44. سعاد قرشاب
45. أبوبكر عثمان يوسف
46. مؤيد ياسر جمعة سليمان
47. الكنينة أيوب علي
48. حسن التوم عيسى
49. هاشم عثمان حضرة
50. حسن عثمان الحداد
51. المعز عطايا موسى
52. بدرية اسحق موسى
53. عمرو جمال احمد عبد الحميد
54. مآب حنفي كرار
55. احمد ابراهيم تبيدي
56. احمد عبد الرازق أمين
57. احمد صلاح الدين
58. المعز عثمان حسن محمد علي بركات
59. ابراهيم عثمان
60. بكري أحمد بكري خير الله
61. احمد صافي الدين ضي النور
62. ابو القاسم ادم اسحق صالح
63. احمد منصور
64. احمد مجذوب احمد
65. سامي شيخ الدين
66. مهند محمد عثمان بشارة
67. عثمان جمعة عبد الله
68. أحمد محمود قادم حماد
69. احمد معتز (حنين)
70. قريب الله محمد محمود قميحة
71. صابر ادم
72. محمد عادل صالح فضل
73. النذير عبد الباقي
74. عبد الله يوسف محمد عبد الله المرضي
75. حسن أحمد أبوالقاسم
76. ناشد سعيد
77. نجاة الشيخ النصيح
78. عبد الكريم احمد
79. محمد الفاتح محمد نصحي
80. عبد العزيز سليمان حامد
81. عمر عثمان محمد سليمان
82. محمد الدخيري الضاوي العجب
83. احمد إبراهيم
84. بدوي عبد الباقي
85. كمال ادم عبد الله
86. مختار عبد الله صالحين
87. داوود ادم
88. صالح اسماعيل البشر
89. نادية إسحاق
90. متوكل عبد العظيم
91. ملازم ادم أبكر
92. طه عمر إبراهيم
93. عبد الماجد إبراهيم

94. محمد صالح عثمان خير محمد
95. محمد علي
96. الرشيد عبد الله محمد
97. نزار جبريل عبد الرحمن
98. ابراهيم محمد طه (الزنجي)
99. أدهم عادل محمد
100. ابو هريرة احمد
101. نور الدين عبد الله جابر
102. آلاء الأمين الحبيب الشريف
103. محمد عبد القادر
104. سعد محمد أحمد
105. علي التاج حسن (كسكتا)
106. دريج عبد الرحمن موسى
107. محمد ابراهيم أدم
108. احمد كرومة أحمد ديدان
109. محمد عيسى (دودو)
110. محمد عبد العظيم عبد الحميد
111. محمد زين الحاج
112. ميادة جون يوسف
113. علاء الدين صابر
114. عبد الباسط عبد الله عيسى
115. عبد السلام كشة عبد السلام
116. مجتبى صلاح احمد الهادي
117. علي محمد النور (ساميا)
118. سعيد محمد سعيد
119. محمد هاشم صلاح مطر
120. صلاح الدين سيف الدولة عبد الرحمن علي طه
121. النعمان رجب كافي
122. احمد محمد الفكي (كهربا)
123. فائزة احمد عثمان
124. مراد التيجاني محمد حاج الخضر
125. حذيفة محمد عبد الله
126. برعي معتصم سيف الدين
127. فيصل عبد العزيز عبد الله
128. عباس فرح عباس
129. إسماعيل علي عبد الهادي
130. ادم الدومة
131. محمود عبد الله الأمير
132. ضو البيت إبراهيم مختار
133. عثمان عابدين محمود
134. حنفي عبد الشكور حنفي
135. خاطر حسين خاطر
136. عثمان محمد قسم السيد
137. منير يوسف الأمين
138. عبد الوهاب السعيد
139. سعد منصور عابدين
140. عمرو إبراهيم
141. عدي بشير نوري
142. وليد بخيت الطيب
143. ابراهيم موسى
144. عثمان إبراهيم حسين
145. مدثر ادريس محمد زين
146. عيد فاروق احمد
147. عثمان حسب الله صديق
148. محمد فتحي علي ابراهيم
149. أحمد جعفر مصطفى خوجلي
150. عوض سيف عطايا
151. علي الفاضل
152. أبوبكر خضر رضوان
153. ياسر
154. الوسيلة نادر
155. رنا جون
156. قسمة حماد

157. محمد علي محفص
158. محمد محمود محمد حمدي
159. زروق طارق زروق
160. عيسى محمد عيسى
161. مصطفى التاج محمد عثمان
162. برعي ادم يوسف
163. الحاج سليمان
164. معاذ عبد الله حماد
165. ايوب محمد أبكر
166. ناجي خندقاوي عيسى
167. مهند محمد فؤاد
168. هيثم أنور
169. مصعب سعيد الشغيل
170. محمد عبد المحمود فضل المولى سعيد
171. عزالدين محمد بشرى
172. صديق الحاج احمد أبكر
173. عمر محمد حسين بحر
174. الامين إسماعيل الامين
175. حسام سيف اليزل
176. لوال وليم باك
177. مصطفى رابع محمد صالح
178. جدو محمد بركة حمدان
179. مجاهد جمعة رمضان
180. محمد السر خميس ابراهيم
181. عامر ادم يوسف عبد الكريم
182. جمعة اسماعيل احمد شرف الدين
183. محمد ادريس الفكي جدو
184. بدرالدين رابع محمد علي
185. صابر التيجاني عبد الرحمن
186. النذير عبد الرحمن
187. ياسر علي محمد عبد الله
188. مجاهد عز الدين محمد نصر
189. محمد أحمد عبد القيوم
190. محمد المجتبى عبد الرحمن ضوينا
191. مصطفى سليمان عبد الله راعومه
192. علي فضل العاطي علي
193. علي صابون حسن
194. صديق ابراهيم عثمان
195. محمد تاج السر محمد
196. عبد العزيز سعيد امين
197. غبوش مبارك ادم
198. عثمان سيد احمد
199. جبر الله محمد معلا
200. المليح محمد معلا
201. تاج الدين الاول درمان
202. محمد سليمان جالفور
203. حسين يوسف
204. عصام محمد نور
205. عمرو أنس محمد الهادي
206. وليد عبد الرحمن سالم
207. محمد عبد الله محمد
208. ابراهيم صالح عمر
209. صالح
210. عبد الرحمن حماد سليمان
211. ايمن أسامة
212. شالوت شول شوال
213. عثمان ابراهيم اسحاق القوني
214. الحسن

215. المعز سليمان
216. صموي ل إيمانويل
217. زمران حسن يوسف
218. مجدي ادم بابكر
219. الفاضل زكريا ابراهيم
220. ادم عبد الله النور
221. محمد سولي
222. عبد الله حمو
223. محمد ادم رمضان
224. عبد العزيز ادم النور
225. الشيخ شمس الدين
226. ادم يعقوب خاطر
227. كمال شرحبيل
228. عوض عبده
229. مروان عثمان الصادق حميدة
230. محمد عبد الرحمن آدم عبد الرحمن
231. حامد يوسف

232. خالد عوض
233. محمد عثمان اسحق
234. مأمون الطيب بشير
235. دفع الله الضو
236. عبد الله ادم يحيى
237. زكي مجدي زكي سر الختم
238. عمار الدرديري
239. أنور حسن ادريس
240. محمد مصطفى ود ملح
241. مدثر عبد الرحمن حسن

استعاد الشعب زمام الثورة بعد فض الاعتصام موكب 30 يونيو 2019

